

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٥٠٣١

الاثنين، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يانيث - بارنوفو . . . . . (إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد دنيسوف
	ألمانيا . . . . . السيد فون انغرن - ستيرنبرغ
	أنغولا . . . . . السيد غسبار مارتنس
	باكستان . . . . . السيد أكرم
	البرازيل . . . . . السيد غارا موريتان
	بن . . . . . السيد آدشي
	الجزائر . . . . . السيد باعلي
	رومانيا . . . . . السيد موتوك
	شيلي . . . . . السيدة سرازي
	الصين . . . . . السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا . . . . . السيد دوكلو
	الفلبين . . . . . السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد هوليداي

## جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس  
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة  
وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات (S/2004/679)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع  
النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.  
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-50689 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

## اعتماد جدول الأعمال

اعتمد جدول الأعمال.

## التحديات ضد السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ من رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن الطالبان والقاعدة والكيانات والأفراد المرتبطين بها موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/679)

الرئيس: (تكلم بالإسبانية) أود إبلاغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، وإندونيسيا، وسنغافورة، وماليزيا، والهند، وهولندا، واليابان، وقد طلبوا فيها دعوتهم إلى المشاركة في النظر بالبند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المعتادة أقترح، بعد موافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المداولات بدون حق التصويت، وذلك بموجب القواعد ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الإجرائي المؤقت للمجلس.

حيث لا يوجد اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل ممثلو الدول المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم إلى جانب طاولة المجلس.

الرئيس: (تكلم بالإسبانية): بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه مسبقاً أثناء المشاورات، وإن لم يكن هناك اعتراض، اعتبر أن مجلس الأمن يقر، بموجب المادة ٣٩ من النظام الإجرائي المؤقت، دعوة السيد هيرالدو مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والكيانات والأفراد المرتبطين بها.

تقرر ذلك.

أدعو الرئيس مونيوز إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس بموجب التفاهم الذي تم التوصل إليه مسبقاً أثناء المشاورات.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة (S/2004/679)، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ من رئيس لجنة الجزاءات ضد القاعدة وطالبان وتحليل التقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

وسيستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد هيرالدو مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بها. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد مونيوز (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولاً أن أعبر عن امتناني لأن ناطقاً بالإسبانية، وهو أنتم بالذات، السيد الرئيس، يترأس هذه الجلسة لمجلس الأمن المخصصة للنظر في مسألة تحظى باهتمام كبير من قبل المجتمع الدولي.

وهذا هو التقييم الشفوي الثاني الذي أقدمه تباعاً كل ١٢٠ يوماً، عملاً بقرار المجلس ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ولعلكم تذكرون أنني اختتمت إحاطتي الإعلامية السابقة بملاحظة قلت فيها إن الإرهاب الدولي ما زال يشكل تهديداً عالمياً، ولا يمكن التصدي له إلا من خلال الجهود المكثفة للمجتمع الدولي. وأكدت كذلك، بأن مكافحته ستكون طويلة الأجل. وللأسف أظهرت الأحداث التي وقعت مؤخراً أن الكفاح ضد الإرهاب لم يقترب من نهايته. إن الهجمات الإرهابية المفزعة التي وقعت ضد الأطفال الأبرياء، والنساء

الضرورة إلى ذلك. وقد ثبت أن مثل هذه البيئة غير الرسمية تعود بفائدة أكبر على الممثلين الجدد في اللجنة.

وناقشت اللجنة في عدد من الجلسات التي عقدت في حزيران/يونيه وثيقة غير رسمية مقدمة من الرئيس بشأن التدابير غير الإلزامية الواردة في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وفي هذا الشأن تم الاعتراف بأن القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) أوجد عددا من التدابير التي، وإن لم تكن إلزامية، فإنها مهمة بالنسبة لتنفيذ الجزاءات ضد القاعدة وطلبان، لأنها تسهل توفير الأفكار لدى الدول التي من شأنها أن تدعم جهودها لمكافحة الإرهاب. وقد تسعى مثل هذه الجهود لوقف تدفق الأموال وغيرها من الموارد المالية من وإلى أفراد وكيانات مدرجة أسماؤهم في القائمة. ومن شأنها أيضا أن تؤدي إلى وضع إجراءات داخلية بشأن نقل العملات عبر الحدود وفقا للمعايير الموضوعية. وثمة تدابير غير إلزامية أخرى ترمي إلى تحسين قائمة اللجنة وإلى تعزيز التعاون في مجال بناء القدرات الرامية إلى تنفيذ تدابير الجزاءات. وعند دراسة التدابير غير الإلزامية الواردة في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) لاحظت اللجنة أن بعض هذه التدابير قد تصبح ملزمة في المستقبل إذا ارتأت اللجنة ضرورة ذلك.

وخصصت اللجنة وقتا طويلا وجهدا كبيرا لتعديل المبادئ الإرشادية لسير عملها. وقد نشأ ذلك لأن المبادئ التوجيهية الحالية لا تعكس أهم التغييرات التي أدخلت في نظام الجزاءات ضد القاعدة في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٤) والقرار ١٤٢٦ (٢٠٠٤). ولذلك، ركزت اللجنة على تكييف المبادئ التوجيهية القائمة من أجل تحويلها إلى أدوات فعالة أكثر لترشيد عملها ولتقديم الإرشاد الأفضل إلى الدول الأعضاء في الحالات التي لا تقدم فيها أحكام مجلس الأمن ذات الصلة معلومات وتوجيهات كافية. وقد أحرزت اللجنة تقدما في اعتماد المبادئ الإرشادية الجديدة وستستمر في

والآباء والأمهات في بيسلان في روسيا، والتفجير الذي وقع ضد السفارة الأسترالية في جاكارتا قبل بضعة أيام هي عبارة عن تذكير محزن لنا بأن علينا أن نفعل أكثر بكثير مما فعلناه حتى الآن لكي نهزم الإرهاب.

واليوم، أود أن أؤكد من جديد أن الإرهاب هو أحد أشد الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ويترك أثره على كل دولة. ولذلك، ينبغي لنا أن نوحّد جهودنا وأن نعزز إنجازات الأمم المتحدة في مكافحة هذه الآفة.

إن لجنة الجزاءات ضد القاعدة وطلبان مدركة حقا لهذه التحديات. وكما سأبين لاحقا، تعكف اللجنة الآن على النظر في التقرير الأول لفريق الرصد التابع لها، والذي يتضمن توصيات بشأن التصدي للطبيعة المتطورة باستمرار لشبكة القاعدة. وسأبين كذلك الخطط الرامية لاستمرار وتعزيز تعاوننا مع الدول الأعضاء من أجل إدخال المزيد من التحسينات في نظام الجزاءات. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أطلعكم باختصار على أنشطة اللجنة وفريق الرصد التابع لها منذ إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤.

وما زال قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، المتخذ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، هو الأساس القانوني لعمل اللجنة. وهذا القرار لا يحدد فقط الإطار المفاهيمي للجنة ولفريق الرصد، ولكنه أيضا يعالج المسؤولية الإلزامية للدول الأعضاء وغيرها من المسؤوليات المتعلقة بنظام الجزاءات المفروض على القاعدة وطلبان.

ومنذ ٢٥ أيار/مايو عقدت اللجنة ١١ اجتماعا غير رسمي. وواصلت ممارستها في مناقشة ودراسة المسائل بشكل غير رسمي، وهذا يتيح الفرصة للأعضاء لكي يتبادلوا الآراء بجرية أكثر، ولكي يجتمعوا في فترات متقاربة كلما دعت

التدابير. كما أن الفريق أعد تقريرا للجنة عن الدول التي لم تف بالتزاماتها الواردة في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بحلول الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق دعما لرئيس اللجنة، وخاصة أثناء سفره إلى بلدان مختارة. كذلك، أقام الفريق علاقات عمل مع لجنة مكافحة الإرهاب، وخاصة مع خبراء تلك اللجنة.

وقد تعامل الفريق مع قائمة اللجنة بنشاط وركز اهتمامه بشكل خاص على كيفية إدخال المزيد من التحسينات في القائمة. وأرسل رسائل إلى ٨٠ دولة بشأن الأسماء المدرجة في القائمة التي لا تتوفر المعلومات الكافية عن هويتها. وقام كذلك بتشجيع الدول الأعضاء على إضافة أسماء إلى القائمة وتلقى ردودا إيجابية.

وقام فريق الرصد بعدد من رحلات العمل. ففي الفترة من ٦ إلى ٢٧ تموز/يوليه قام بزيارة كل من ليبيا، وأفغانستان، وباكستان، ومصر والمملكة المتحدة. وكان هدف تلك الزيارات تقييم تطور الأخطار التي تمثلها شبكة القاعدة، والحصول على اقتراحات حول تحسين القائمة، ومناقشة أفكار لتعزيز فعالية الجزاءات، وتشجيع الدول على تقديم أسماء إضافية إلى القائمة. وفي آب/أغسطس قام أعضاء في الفريق بزيارة إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وسنغافورة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وعاصمة الولايات المتحدة، واشنطن. وقدم أعضاء الفريق عروضاً عن عملهم وعمل اللجنة إلى الاجتماعات الإقليمية التي عقدت في آسيا وأفريقيا. وقد استقبل الفريق استقبالا حسنا في جميع هذه الزيارات ولاحظ اهتماما كبيرا بالحوار مع اللجنة كخطوة ضرورية لتعزيز التعاون الدولي في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتقدر اللجنة تقديرا كبيرا المعلومات المقدمة من فريق الرصد عن نتائج زيارته إلى بلدان منتقاة والتي يقدمها

المناقشات بغية التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل القريب.

ومنذ ٢٥ أيار/مايو تم إدراج أسماء إضافية لثمانية أفراد وستة كيانات جديدة في قائمة اللجنة. ومن أجل تنفيذ الفقرة ١٩ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة من قبل لجنة مكافحة الإرهاب، تم وضع قائمة لمراكز الاتصال. ومن خلال هذه القائمة يمكن لأمانة اللجنة إبلاغ المسؤولين المعنيين في الدول الأعضاء بأية تعديلات جرى إدخالها في القائمة فور حدوث ذلك. وقد أصبحت قائمة محاور الاتصال معمولا بها على نحو تام وتشتمل على محاور اتصال في كل البعثات الدائمة وفي ١٨٣ دولة.

واستمرت اللجنة بالعمل على وجه السرعة بشأن منح الاستثناءات عملا بالقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢). وحسب قائمة الدول المقدمة للتقارير التي تحتفظ بها اللجنة فقد توجهت ١١ دولة بطلبات استثناء إلى اللجنة حتى الآن.

لقد أقمنا علاقة عمل نشيطة مع رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ومع المدير التنفيذي لمكافحة الإرهاب، ونحن نتفق على أن التعاون بين رئيسي اللجنتين بحاجة إلى المزيد من الدعم. ولهذا الغرض سيعقد اجتماع في هذا الأسبوع بمشاركة رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، وخبراء اللجنة ومديرهم التنفيذي، وسيشارك في الاجتماع كذلك أعضاء لجنة الجزاءات ضد القاعدة وطالبان ومنسقتها.

وخلال الشهور الأربعة الماضية ركّز فريق الرصد على إقامة علاقة عمل وثيقة وفعالة مع اللجنة والدول الأعضاء. وأقام الفريق عددا من محاور الاتصال في البعثات الدائمة في نيويورك، وكذلك لدى السلطات الوطنية المختصة. وقدم الفريق للجنة دعما في الترويج للتنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة وفي تقييم آثار التدابير الواردة في تلك القرارات، وفي تقديم التوصيات حول كيفية تعزيز فعالية هذه

باريت، منسق فريق الرصد، الموجود معنا اليوم - حيث قدمنا التقرير إلى وسائط الإعلام.

ولأن هذا هو أول تقرير يقدمه فريق الرصد، فإنه يمهّد للعمل الذي سيقوم به الفريق لاحقاً، ويرسي أسس الاستنتاجات التي قد يخلص إليها في المستقبل، ويلخص الأنشطة التي اضطلع بها حتى الآن، ويشرح الكيفية التي ينوي أن يشرع في العمل بموجبها في المستقبل. ويتضمن التقرير أيضاً لحة عن التوصيات المحتملة التي يعتمزم الفريق اتخاذها في تقاريره التالية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة، أن الفريق قد بادر ببلورة عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين فعالية القائمة الموحدة ومصادقيتها، فضلاً عن تعزيز فعالية ما هو قائم من الجزاءات المالية وحظر توريد الأسلحة والحظر على السفر.

وليس في نيتي الخوض في تفاصيل التقرير هنا. فهو قد أُعد بشكل جيد جداً ويتصف بالوضوح. ومع ذلك، ثمة موضوع يؤكد عليه فريق الرصد في تقريره، وهو أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يكف عن السعي مكثفياً بما أحرز من نجاح في هذه المرحلة الحرجة من الكفاح ضد القاعدة والطالبان. كما أنه يؤكد على الحاجة إلى التشجيع على تعاون عملي أوثق بين الدول بغية جعل المناخ الدولي أكثر عداء للإرهاب المتصل بالقاعدة، ولجمع وتوزيع الأموال وللوصول إلى الأسلحة التي تستخدم في الهجمات الإرهابية. ومن المؤسف، أن هذه الرسالة الأساسية قد أسيء فهمها في تقارير بعض الوسائط الإعلامية على أنها فشل لنظام الجزاءات.

ويلاحظ الفريق أن طبيعة الخطر الذي تمثله القاعدة والطالبان تتطور بصورة مستمرة، تماماً مثلما تطورت القاعدة ذاتها من تنظيم ذي هيكل وترتيب هرمي إلى شبكة عالمية من الجماعات غير المرتبطة بهيكل تنظيمي وإنما يجمع

فور عودته منها. فهذه المعلومات تساعد اللجنة على تعميق فهمها لشواغل وخبرات الدول التي جرت زيارتها.

وفي ٣١ تموز/يوليه قدم فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات تقريره الخطي الأول إلى لجنة الجزاءات. وقد طلب مجلس الأمن في الفقرة ٨ في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) من فريق الرصد أن يقدم ثلاثة تقارير خطية إلى اللجنة أثناء فترة ولايته لمدة ١٨ شهراً، على أن يقدم التقرير الأول في موعد أقصاه نهاية تموز/يوليه. إنني أشيد على الملاءمة بفريق الرصد لأنه تمكن من الوفاء بالموعد المحدد، ومن إعداد وثيقة مختصرة ومفيدة وعالية الجودة. ويتضمن التقرير أفكاراً جديدة وسيقدم حافزاً جديداً لعمل اللجنة.

وتجدر الإشارة إلى أن فريق الرصد قد أنشئ لمساعدة اللجنة المعنية بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان على إنجاز مهمتها بطريقة أفضل. ويتألف الفريق من خبراء مستقلين، وبالتالي فإن استنتاجاته وتوصياته مستقلة. وبدأت اللجنة بالفعل في دراسة التقرير وستنظر في أي إجراءات قد يتعين اتخاذها بغية زيادة تحسين عملها. ويقع على عاتق اللجنة أن تدرس تقرير الفريق دراسة متأنية وأن تتوصل إلى استنتاجاتها الخاصة فيما يتعلق بتدابير المتابعة الملائمة التي يمكن أن تتخذها أو أن يتم اتخاذها على مستوى مجلس الأمن. وتجري اللجنة دراسة دقيقة للتوصيات الواردة في التقرير.

وقد ناقشت اللجنة التقرير بداية في اجتماعها الرسمي يوم ٢٣ آب/أغسطس، حيث قررت نشره. بعد ذلك، أحلت التقرير إلى رئيس مجلس الأمن مشفوعاً برسالة مؤرخة ٢٣ آب/أغسطس، حيث صدر كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2004/679. وفي ٣٠ آب/أغسطس، عقدت مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع السيد ريتشارد

القائمة. غير أنني أعتقد اعتقاداً قوياً أنه يمكن للدول الأعضاء واللجنة معاً حسم هذه الشواغل. وستطلب اللجنة من فريق الرصد أن يستكشف أسباب عدم تقديم الأسماء. وبطبيعة الحال، لا بد من ملاحظة أن أسماء أعضاء القاعدة والطلاب غير معروفة أساساً وأنه يصعب تعريف هؤلاء الأفراد ما لم يُقبض عليهم وهم يستعدون لارتكاب أعمال إرهابية أو ينفذون تلك الأعمال، أو بينما يقدمون المساعدة إلى المنتسبين إلى شبكة القاعدة أو المرتبطين بها.

وتدرك اللجنة أن عليها أن تقوم بتتقيق قائمتها. وستطلب اللجنة من فريق الرصد أن يقدم إليها قائمة بالتصويبات الفنية العملية والقابلة للتنفيذ، وسأشجع الدول الأعضاء على أن تبلغ اللجنة إن كانت لديها أي تصويبات فنية. وستنظر اللجنة قريباً أيضاً في حالة الأفراد المتوفين وأفضل السبل للتصرف في مثل هذه الحالات فيما يتعلق بقائمة اللجنة بغية التأكد من عدم وقوع أروصدهم في أيدي الإرهابيين. وستواصل اللجنة في سياق عملها إيلاء الاهتمام الواجب لحقيقة أن تنفيذ الجزاءات، بما في ذلك في إطار إجراءات شطب الأسماء، يجب أن يتم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولقد تم التأكيد على ضرورة زيادة التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، الذي يتيح الفرصة للدول، بناء على طلب اللجنة، لإيفاد ممثلين للاجتماع مع اللجنة لإجراء مناقشة متعمقة بشأن المسائل ذات الصلة. وأخشى أن هذه اللغة الغامضة نسبياً ربما سببت بعضاً من الالتباس فيما يتعلق بمن يجب أن يتخذ المبادرة: هل الدولة، التي تتاح لها الفرصة، أم اللجنة، هي التي تتقدم بالطلب؟ وللأسف، كانت النتيجة أنه لم تعقد أية اجتماعات من هذا القبيل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالدعوة إلى جميع الدول المهتمة التي قد ترغب في الاجتماع بهذا الأسلوب مع اللجنة لكي تفعل ذلك.

بينها مجموعة من الأهداف العقائدية المتداخلة. ولذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يستجيب بشكل إبداعي وفعال للخطر المتغير الذي تمثله القاعدة والطلاب. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون يقظاً لضمان أن تكون استراتيجيته للتصدي لخطر القاعدة على أعلى مستويات الجودة. ولا بد أن نبقى على حذر.

والتعاون المستمر مع الدول الأعضاء يبقى هو الجانب الأهم في عمل اللجنة. وثمة مواضيع ثلاثة تستحق اهتماماً خاصاً، وهي ضرورة زيادة تحسين نوعية قائمة اللجنة؛ والفرصة لالتقاء الدول مع اللجنة، المنصوص عليها في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)؛ والزيارات التي قمت بها مع أعضاء اللجنة إلى دول مختارة.

وكما ذكرت للتو، فإن ضرورة مواصلة تحسين قائمة اللجنة هي أحد المواضيع الأساسية في تقرير فريق الرصد. وتنظر اللجنة في إمكانية اتخاذ عدد من التوصيات الواردة في التقرير. وفي هذا الصدد، أود أن أشجع الدول الأعضاء كافة وبأقوى العبارات الممكنة على أن تتعاون مع اللجنة في تقديم أسماء جديدة بغية إدراجها في قائمتها. وتضم القائمة حالياً أسماء ٤٢٩ من الأفراد والكيانات المنتسبين إلى القاعدة و/أو الطلاب أو المرتبطين بهما.

وكما نعرف جميعاً، فهذا ليس أكثر من جزء صغير من العدد الحقيقي للأفراد والكيانات المرتبطين بالقاعدة أو الطلاب فعلاً، للأسف. وقرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) يؤكد مرة أخرى على أهمية تقديم هذه الأسماء إلى اللجنة، ما لم يخل ذلك بالتحقيقات أو بإجراءات الإنفاذ. وأفهم أنه قد تكون هناك أسباب عديدة لعدم تقديم الأسماء إلى اللجنة، بما في ذلك بعض الشواغل المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها، وشطب أسماء معينة من القائمة والوصمة المحتمل أن تطارد أشخاصاً أدرجت أسماؤهم في

وينبغي لذلك أن يرصد نظام الجزاءات رصدًا دقيقاً بصفة منتظمة، وأن يجري تعديله عند الاقتضاء. وتعكف اللجنة حالياً، بمساعدة من الفريق، على استقصاء كيفية النهوض بتنفيذ تدابير الجزاءات القائمة، أو حتى باعتماد تدابير جديدة في نهاية المطاف.

والشيء المحقق لا محالة في هذا المسعى الذي يضطلع به المجتمع الدولي وفرادى الدول هو أنه لا توجد حلول سريعة، أو طرق مختصرة أو أية علاجات سهلة. بل تتطلب هذه المهمة عملاً منهجياً مستمراً مضميناً، يصحبه التحليل المستمر لما يتم إنجازه والإجابة على الأسئلة التالية: "هل نتحرك في الاتجاه الصحيح؟ هل لدينا وضوح كافٍ بشأن كيفية الاستمرار؟ هل ارتكبنا أخطاء؟ هل تعلمنا من أخطائنا؟" وأخشى ما لم نوجه لأنفسنا هذه الأسئلة أن يقوم الإرهابيون المرتبطون بالقاعدة والطالبان هم بتوجيهها واتخاذ الخطوات اللازمة.

وبغض النظر عن ذلك، أود أن أبرز بعض المهام العملية التي تنتظر اللجنة.

أولاً، يلزم المضي في تحسين نوعية القائمة. فالقائمة رغم أنه تتناها بعض الشوائب تؤدي بالفعل دوراً هاماً للغاية في الردع. ولكن اكتمالها واتسامها بالدقة ضروريان لنجاح تدابير الجزاءات المفروضة بالفعل. واللجنة، كما أسلفت الذكر، تعتمد على مساعدة الدول الأعضاء في تحسين القائمة.

ثانياً، يلزم التركيز بشكل أوثق، من خلال أنشطة فريق الرصد، على النتائج التي تحققها الأنشطة التي تتخذها الدول لإنفاذ الجزاءات، وذلك بهدف اكتشاف التحديات والمشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذها. ولا بد أن دراسات الحالات الإفرادية التي سيقوم بها فريق الرصد ستكون بالغة القيمة في هذا الصدد. وتشدد اللجنة وفريق

وأشدد أيضاً على أن الغاية من هذه الاجتماعات هي معرفة المزيد من المعلومات عن تجارب الدول الأعضاء وشواغلها واستكشاف السبل الكفيلة بتحسين نظام الجزاءات. وأود الإشارة أيضاً إلى أن العديد من الدول الأعضاء شاركت في اجتماعات اللجنة في العام الماضي، بموجب القرار السابق، وأنها كانت ممارسة مفيدة جداً سنسعى إلى تكرارها.

وكما سأوضح بالتفصيل بعد قليل، فإنني أعتزم القيام بمزيد من الزيارات إلى دول أعضاء بناء على طلب المجلس في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وإنني أعتبر أن هذه الزيارات تشكل أداة قيمة لتحسين التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء. وزياراتي السابقة ساعدت اللجنة في التركيز على المسائل التي تهم الدول الأعضاء وسلطت الضوء على التوجهات والأساليب الجديدة التي تستخدمها القاعدة.

وتعتزم اللجنة، بدعم من فريق الرصد وبالتعاون عن كذب مع لجنة مكافحة الإرهاب، أن توطد إنجازات الأمم المتحدة في الحرب على الإرهاب وأن تعززها. وفي هذا الصدد، تهدف اللجنة إلى العمل في دأب على إنجاز الولاية التي أناطها بها جانب مجلس الأمن. ومن ثم فإنها ستواصل استكشاف الكيفية التي يمكنها بها حفز الدول على الوفاء بالتزاماتها المقطوعة بتنفيذ التدابير المفروضة على القاعدة والطالبان.

وتدرك اللجنة وأعضاؤها أن الإرهاب الدولي يشكل تحدياً طويل الأمد للعالم بصفة عامة ولكل بلد من البلدان على حدة. والإرهابيون الدوليون آخذون في تعديل استراتيجياتهم وتكتيكاتهم وأساليبهم على وجه السرعة، كما شهدنا خلال الشهور القليلة الماضية. ولهذا السبب لا يكفي أن تكون أداة الجزاءات قوية ومحددة الأهداف بشكل جيد فحسب، بل يجب أن تكون أيضاً قابلة للتنفيذ.

وفي هذا الصدد، سوف يكتمل أيضاً خلال فترة الـ ١٢٠ يوماً القادمة التقييم المكتوب لما يزيد عن ١٣٠ تقريراً من تقارير الدول المقدمة إلى اللجنة عملاً بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

سادساً، تلزم زيادة التعاون والتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب وإدارتها التنفيذية بما يتمشى مع الاجتماعات التي تم عقدها بالفعل والمزمع عقدها في المستقبل القريب للغاية؛ ومع اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ومع جميع الوكالات أو المنظمات الدولية التي تراكمت لديها الخبرة المتخصصة والدراية الفنية في الحرب على الإرهاب. وقد أدركت بعض الدول بالفعل مدى أهمية تنسيق جهودها على الصعيد الوطني لمكافحة الإرهاب. وتضاعف أهمية ذلك على الصعيد الدولي. ويحتاج الأمر إلى الأخذ بنهج منسق تسهم فيه جميع الجهات المشاركة في الحرب على الإرهاب، مع الاحترام الكامل لولايات كل منها على حدة.

ومن الواضح أن اللجنة ينتظرها وقت حافل في جهودها المبذولة لتعديل الجزاءات بغية استهداف القاعدة والطالبان بشكل أفضل. ويلزم في هذا الجهد أن نفكر في طرق جديدة لهزيمة الإرهاب ومرتكبيه. وأعلم أي سألني أعضاء اللجنة الكامل في هذا الصدد وأحث جميع الدول الأعضاء على أن تمد لنا يد المساعدة أيضاً في هذه المهمة الحيوية. وهذه المساعدة كما سبق أن شرحت يمكن توفيرها سواء بتقديم أسماء جديدة لإدراجها في القائمة أو بالاجتماع باللجنة لتبادل التجارب والأفكار بشأن المسائل التي يلزم أن ننظر فيها والكيفية التي يمكن بها تطوير الجزاءات وتحسينها.

وأطلع إلى الحوار الذي سألني مع الدول الأعضاء في رحلتي المقبلة وإلى الاستماع كذلك إلى فريق الرصد عن خبراته المكتسبة من أسفاره. ولدي اعتقاد راسخ بأنني عندما

الرصد التابع لها على ألا تشعر الدول بأن اعترافها بالمشاكل التي تعترض جهودها في التنفيذ، أو تعرضها للأنشطة الإرهابية على أراضيها، ينال من هيبتها الدولية أو سمعتها الحسنة. فالواقع أنه لا يوجد بلد في العالم يمكنه أن يعتبر نفسه بمنأى عن الإرهاب.

ثالثاً، يلزم تعزيز أعمال اللجنة في مجال الإخراج من القائمة وتحديد الحالات الاستثنائية عملاً بالقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢). فمن المحتمل أن تكون الدول أكثر إقبالاً على تقديم أسماء أفراد وكيانات لإضافتها إلى القائمة في حالة تأكدنا من وجود آلية موثوقة لتصحيح الأخطاء التي يمكن وقوعها أو لتوفير النفقات الأساسية اللازمة للأشخاص المدرجين بالقائمة.

رابعاً، لا بد من مواصلة تقديم الدعم للرحلات التي يقوم بها الرئيس وأعضاء اللجنة التابعة لمجلس الأمن وفريق الرصد. فرغم أن الكثير من العمل المفيد يمكن أدائه في نيويورك، تستلزم الفعالية في الحرب على الإرهاب إجراء تقييم مستمر لكيفية تطبيق تدابير الجزاءات على أرض الواقع. واستناداً إلى تجرّبي الشخصية، التي تشمل الزيارات التي قمت بها لأكثر من اثني عشرة دولة، لديّ اقتناع بأنه ما لم يتم الرصد المستمر في الميدان يمكن أن تكون جهودنا عديمة الجدوى. فالزيارات التي نقوم بها للبلدان تساعدنا على التعلم. وأعتزم القيام في المستقبل القريب بزيارة عدة بلدان هامة في آسيا، وسوف أسافر إلى آسيا الوسطى وأوروبا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وسيسافر فريق الرصد إلى أفريقيا وأوروبا وآسيا تعزيزاً لأعماله والتماساً لتعاون الدول الأعضاء في دراسات الحالة الفردية التي سيقوم بها.

خامساً، من الضروري الإصغاء باهتمام إليكم، أي إلى الدول الأعضاء، وإتاحة الفرصة لكم لتبادل ما يعين لكم من آراء وشواغل، حتى يتسنى لكم تلقي المساعدات اللازمة.

الأفراد والكيانات المنتمين لشبكة القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية. ولا يزال تجميد الأصول الإرهابية على قمة أولويات حكومة الولايات المتحدة. ونشجع الدول بقوة على سن تشريعات محلية تتيح تجميد الأصول ذات الصلة بالإرهاب إن لم تكن قد فعلت ذلك.

ويشير تقرير فريق الرصد أيضاً إلى توثيق التعاون من جانب فرادى الدول الأعضاء عن أي وقت مضى في تبادل المعلومات والاضطلاع بجهود مشتركة لإلحاق الهزيمة بأعدائنا الإرهابيين. ولا يزال هذا التعاون ضرورياً لكفالة تنفيذ جميع الدول للجزاءات بشكل كامل.

ولا بد لنا من مواصلة الارتفاع بمستوى معركتنا المشتركة مع القاعدة. وتلزمنا أفكار جديدة وخلاقة لهزيمة أعدائنا الإرهابيين، وخاصة أثناء قيامهم بوضع استراتيجيات جديدة لتقويض السلام والأمن الدوليين. وتقرير فريق الرصد على حق في ملاحظته أن طابع التهديد الذي تشكله القاعدة والطلاب قد تطور منذ فرض مجلس الأمن أول مرة التدابير ضد الطالبان وأسامة بن لادن بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). فقد أصبحت القاعدة شبكة عالمية من جماعات لم تعد مقيمة بحدود دولة واحدة، تشكل خطراً على جميع الشعوب المحبة للسلام في أرجاء المعمورة. ويلزم أن نكفل استمرارنا في تهذيب وتشكيل التدابير الحالية والنظر في اتخاذ خطوات إضافية قد تكون ضرورية للتعامل مع التقييم المستمر لخطر القاعدة والطلاب.

وختاماً، أود يا سيدي أن أثنى على السفير مونيوس وعلى وفده لما أبدوه من قيادة تتسم بالقوة والخبرة لإحدى لجان مجلس الأمن التي صارت مركز تنسيق حيوي لجهودنا المشتركة في مكافحة الإرهاب. ويعرب وفد الولايات المتحدة أيضاً عن ترحيبه بالجهود التي يبذلها دعماً لأعمال اللجنة فريق الدعم ورصد الجزاءات الجديد المنشأ عملاً بقرار

أقدم للمجلس تقرير عن الـ ١٢٠ يوماً القادمة سيكون مقدوري الاستعانة بالدروس المستفادة من أسفاري، ومن تقرير فريق الرصد القادم، ومن الاجتماعات التي أرجو أن تتم خلال هذه الفترة بين اللجنة والدول الأعضاء التي يهمها ذلك.

فالمعركة المستمرة مع القاعدة والطلاب هي في المقام الأول من الأهمية. وأثق أننا لن نتردد قط ولن نتوقف قط ولن نكتفي قط بما أنجزناه ولن يفتر عزمنا قط. وسوف تظل أعمال اللجنة مسترشدة بهذا المبدأ لكي تسهم في إيجاد مجتمع عالمي أكثر سلاماً وأمناً وتعاوناً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السفير مونيوس على القدر الهائل من المعلومات التي قدمها وعلى الكلمات الودية التي وجهها لي.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في التكلم.

**السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)**  
(تكلم بالانكليزية): لقد زودنا السفير مونيوس باستعراض عام بالغ النفع والإفادة والتحديد لأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في الآونة الأخيرة وللإسهام الهام الذي قام به فريق الرصد دعماً لتلك الجهود. ففي الأحداث الأخيرة، ولا سيما التي جرت في الاتحاد الروسي والتي أثرت في المواطنين الاستراليين في إندونيسيا تذكراً محزن وباعث على التفكير بأن خطر الإرهاب ما زال قائماً على الصعيد العالمي. وتقرير فريق الرصد المؤرخ ٣١ تموز/يولية محق في إشارته إلى أن المجتمع الدولي قد أحرز تقدماً هاماً في مكافحة الخطر الذي يشكله الإرهابيون المرتبطون بالقاعدة والطلاب. فقد أضعفنا نحن وحلفاؤنا قدرة القاعدة على شن عمليات جديدة بتجميدنا أصولاً تتجاوز قيمتها ١٤٠ مليون دولار مرتبطة بكثير من

وأعرب عن ترحيبي بتقرير فريق الرصد عن القاعدة والطلابان الذي يحدد الطابع المتغير للخطر الذي تمثله القاعدة والطلابان. وقد ألهم هذا التقرير اللجنة، سواء بتقديمه توصيات عملية عن التنفيذ أو بما أورده من نظرات ثاقبة جديدة على المسائل التي كانت مشاراً للجدل بالنسبة للجنة في الماضي. فنحن لا نستطيع أن نتجنب هذه المسائل، وقد حفز تقرير فريق الرصد وتوصياته المناقشة بالفعل ووفر أساساً تتركز حوله المناقشات. ولا بد لنا من المضي قدماً في هذه المناقشات الآن. وتعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل للأنشطة التي سيدعمها رئيس اللجنة في المستقبل.

وأود أن أشير إلى نقطتين تبدوان أساسيتين بصفة خاصة لنجاح الجزاءات ونجاح اللجنة. أولاً، ها هي القائمة الموحدة. وهي ليست قائمة لاستخدام مجلس الأمن أو لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطلابان وحدهما. فالقائمة ملك لكل دولة من الدول الأعضاء دون استثناء. ويجب تشجيع جميع الدول على اعتبار تلك القائمة ملكاً لها. ومن أهم الطرق لذلك تقديم الأسماء بغرض إدراجها في القائمة المذكورة، حيثما توجد أسماء ينبغي تقديمها.

ولعل بعض الدول، كما استنتج الرئيس، قد أحجمت عن تقديم أسماء لأنها غير واثقة من كيفية عمل ذلك، أو لاعتقادها بأن ثمة وصمة تلحق بالاعتراف باحتمال وجود عناصر مرتبطة بالقاعدة أو الطلابان في بلدها. ولكننا، كما أوضح السفير مونيوس، ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لمكافحة هذا التصور. فكثير من الدول مشتركة في تعرضها للتهديد الذي تمثله القاعدة، وتقديم أسماء المرتبطين بها يدل على التزام متبادل واضح من جانب الدولة المعنية بمكافحة الإرهاب.

ثانياً، أود أن أتكلم بصفة عامة عن التعاون، سواء في ذلك التعاون بين الدول على تيسير التنفيذ فيما بين

مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، برئاسة المنسق ريتشارد باريت. وسوف نستعين على نحو مكثف بخبرته لتقديم الأفكار عن الكيفية التي يمكن بها للدول أن تزيد من تعزيز جهودها المبذولة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يسرني أن أشير إلى أن عضوين في الفريق زارا واشنطن العاصمة مؤخراً للاجتماع بكبار المسؤولين عن مكافحة الإرهاب في حكومتي. وتقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة المجلس في جهوده لمواجهة التهديد الذي تشكله القاعدة، وسوف توفر القيادة حيث تدعو الضرورة لذلك. فهذه معركة لا يملك أي منا أن يخسرها. ولا بد لنا من بذل جهود لا تعرف الكلل.

**السير إمبر جونز باري** (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن تأييدها الكامل للبيان الذي سيدلي به السفير الهولندي بعد قليل بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنضمة إليه.

إن خطر الهجمات الإرهابية كما أظهرت الأحداث الأخيرة ماثلاً باستمرار. وقد قدمت حكومة المملكة المتحدة بالفعل تعازيها لشعب روسيا وإندونيسيا. وهذه الهجمات تبرز من جديد ضرورة أن يفعل المجتمع الدولي كل شيء ممكن لمنع حدوث هجمات في المستقبل. ولهذا السبب تكتسي إحاطة السفير مونيوس اليوم هذا القدر الكبير من الأهمية، وكذا التزامه الشخصي وجهوده المبذولة باسم اللجنة. وقد اتسمت زيارته للدول الأعضاء بالأهمية بصفة خاصة. فقد أتاحت الفرص لمناقشة أهمية الجزاءات، ولتعزيز أعمال اللجنة، ولتبيين كيفية تطبيق الجزاءات على الصعيد التنفيذي. ويشكل هذا المفتاح للنهوض بصورة الجزاءات وبأعمال اللجنة على الصعيد الدولي. وسوف يلقي السفير مونيوس الدعم الكامل من المملكة المتحدة.

**السيد أكرم** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن امتناننا للسفير مونيوس، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، على إحاطته بشأن فترة الـ ١٢٠ يوماً الثانية المقدمة بموجب الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤). كما نشكر فريق رصد القاعدة وطالبان على تقريره عن فترة الأشهر الستة الأولى المقدم بموجب القرار ١٥٢٦.

وتأتي جلستنا اليوم في أعقاب الذكرى السنوية الثالثة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية، التي صدمت العالم بأسره وأثارت إدانة عالمية. وقد شكل الهجوم الإرهابي الأخير على أطفال المدارس الأبرياء وذويهم في بيسلان تذكراً رهيباً باستمرار هذا الخطر. وتقدم بتعازينا العميقة للضححايا ولحكومة الاتحاد الروسي. وليس الهجوم بالقنابل على السفارة الأسترالية في جاكرتا الأسبوع الماضي سوى آخر تذكارات بمواطن ضعفنا أمام الإرهاب العالمي.

ويمثل الإرهاب الذي يقوم به أفراد أو جماعات أو دول تهديداً مستمراً للكثير من البلدان. واليوم، يهدد الإرهاب أيضاً المصالح الوطنية الحيوية لباكستان. ولذلك شاركنا بصورة نشطة في الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. وقمنا بدور طليعي في إلقاء القبض على معظم قيادات القاعدة وعلى ما يزيد على ٥٠٠ من الإرهابيين. وحملتنا مستمرة على حدود أفغانستان وباكستان، بالتعاون الثنائي مع القوى الرئيسية وفي داخل الأمم المتحدة.

وقد أدى نجاحنا في مكافحة الإرهاب بالطبع إلى بعض الزيادة في الهجمات الإرهابية، بما فيها شن هجمات على رئيسنا ورئيس الوزراء في بلادي. وقد لاحظ فريق الرصد التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، الذي قام بزيارة باكستان في شهر تموز/يوليه الماضي، في تقريره الدلائل المقنعة على تصميمنا على مكافحة الإرهاب.

المنظمات أو الخبراء على الصعيد الإقليمي، أو على الصعيد المحلي الوطني. فالتعاون من الأهمية بمكان لنجاح الجزاءات والحرب على الإرهاب. لذلك فإن توصيات لجنة القاعدة وفريق الرصد جدية بالترحيب الشديد، غير أنه ينبغي توثيق التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب وإدارتها التنفيذية. وعلى وجه الخصوص، أرحب بالكيفية التي أكد بها السفير مونيوس تلك النقطة. فأعمال اللجان الشقيقة تمثل أولويات رئيسية جدية بجانب كبير من نظر المجلس. وأمام كل منها الكثير الذي تتعلمه من الأخرى.

ومن توصيات فريق الرصد الأخرى الجديرة بالترحيب ضرورة تبادل المعلومات المدرجة بالقائمة مع وكالات الاستخبارات والمؤسسات المالية الوطنية، فهي شركاء في الجهد الذي نبذله لمكافحة الإرهاب كما أنها ذات أهمية حيوية لكفالة قيامنا باستجابة سريعة إزاء العناصر الجديدة التي تدرج بالقائمة. وقد حاولنا أن نفعل ذلك في المملكة المتحدة وتبدو قيمة ذلك واضحة للعيان. إذ تدلنا الإحصاءات الأخيرة على أن المعلومات المستمدة من القائمة الموحدة والموضوعة على الموقع الشبكي لمصرف انكلترا تتلقى زهاء ٥٠.٠٠٠ زيارة في الشهر. فتبادل هذه المعلومات أمر ذو أهمية محورية.

وتشكل مناقشة اليوم مرحلة أخرى في استجابة المجتمع الدولي للحرب على الإرهاب. ويجري تحقيق الكثير، ولكن الدروس المستمدة من الأحداث الأخيرة تؤكد حاجتنا إلى مضاعفة جهودنا. فالحماية من آفة الإرهاب بجميع جوانبها تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء، فضلاً عن جميع المنظمات الإقليمية الأخرى التي يمكنها أن تسهم أيضاً بإسهامات حيوية. ويتعين علينا أن نكون أهلاً لهذا التحدي.

بعد الزيارات، فقد كانت مفيدة في تعزيز تفهم اللجنة وتعزيز الشفافية.

سادسا، ينبغي متابعة الجهود التي تبذلها اللجنة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كما أشار الرئيس اليوم، مع احترام ولاياتها المستقلة بصورة تامة. سابعاً، لاحظنا شواغل فريق الرصد فيما يتعلق بتهديدات القاعدة بشأن صنع قنابل تؤدي إلى نشر مواد ملوثة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية، أو صنع قنابل قذرة أو أي أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نؤمن بالحاجة إلى وجود تقييم واقعي لهذه التهديدات. وهذا ينبغي ألا يصرف نظر اللجنة عن الوفاء بمهمتها الأساسية.

وبالإمكان التصدي للتهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل وينبغي القيام بذلك من خلال اتخاذ الخطوات اللازمة. بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك من خلال التنفيذ الدقيق وتحسين النظم الدولية القائمة التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وفي اعتقادنا أنه ينبغي للجنة أن تعتمد نهجاً مميزاً في التعامل مع طالبان. ويجب أن نضع في اعتبارنا الحقائق الأمنية والسياسية في أفغانستان والسياسات المطبقة من قبل حكومة الرئيس كرزاي.

ما زال الإرهاب يشكل تهديداً عالمياً يقتضي رداً دولياً منسقاً. وتشير الفقرة ٢ من تقرير فريق الرصد إلى أن تنظيم القاعدة تطور ليصبح "شبكة عالمية تضم جماعات لا يربط بينها أي هيكل ولكن توحيدها مجموعة من الأهداف الأيديولوجية المشتركة". ويتضح من التقرير أن هذه الشبكة المتطورة تتفادى عموماً استخدام الطرق التقليدية للتمويل والسفر أو حيازة الأسلحة. وهذا يشدد على ضرورة الرد المناسب لتفادي حدوث هجمات إرهابية في المستقبل.

ومن الساذجة أن نتوقع من نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن أن تقضي وحدها على تهديد الإرهاب. فالحملة ضد الإرهاب يجب أن تتم بفهم شامل للتهديد وباستراتيجية واضحة لبلوغ النجاح في القضاء عليه.

وقد لاحظنا العمل الذي قامت به اللجنة خلال الأشهر الأربعة الماضية. ولاحظنا أيضاً التوصيات التي قدمها فريق الرصد. وسنستمر في العمل بصورة وثيقة مع اللجنة والفريق في إطار الجهود التي يبذلها لتحسين الجزاءات.

لدي بعض التعليقات بشأن عمل اللجنة وفريق الرصد. أولاً، نحن نشاطر الرئيس الرأي بأن إتمام ودقة القائمة الموحدة ضروريان لنجاح الجزاءات. وهذا يساعد الدول في محاكمة أو تسليم الأشخاص والكيانات الموجودين على القائمة.

ثانياً، يجب أن تستمر اللجنة في زيادة تحسين إجراءات الحذف من القائمة وفي معالجة الشواغل التي تكتنف الإجراءات المتبعة. ثالثاً، إن تطبيق الجزاءات المالية لا ينبغي أن يستهدف على نحو غير ملائم الجمعيات الخيرية الإسلامية أو أن يردع أشخاصاً عن تقديم تبرعات للأغراض الخيرية، مثل دفع الزكاة الذي يشكل التزاماً في الديانة الإسلامية.

رابعاً، ينبغي أن تتوخى اللجنة الحرص في استعمال مصطلح "المرتبطين بها". لأن التوسع في تفسير ذلك المصطلح لكي يستهدف مختلف الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة ربما يشتت انتباه اللجنة.

خامساً، الزيارات التي يقوم بها رئيس اللجنة وفريق الرصد إلى الدول يجب أن تستخدم لتعزيز التعاون من خلال تيسير تقديم المساعدة التقنية والحوار البناء. ونأمل أن يستمر، بصورة منتظمة، توفير الإحاطات الإعلامية والتقارير المقدمة

**السيد باجا** (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي أيضا بهذا الاجتماع العام اليوم، الذي يعطينا الفرصة مرة أخرى للاستماع لزميلنا، السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الذي قدم لنا إحاطة إعلامية بشأن ما أنجزته اللجنة وخططها المستقبلية في مواجهة الإرهاب الدولي - وهو من أخطر الشواغل العالمية التي لا تترك بلدا أو أفرادا، كما يدل على ذلك الأحداث التي جرت مؤخرا في الاتحاد الروسي وإندونيسيا. ويثني وفد بلادي على الجهود التي تبذلها اللجنة والأنشطة التي تقوم بها، كما يبرزها الالتزام الشخصي للسفير مونيوز في مواجهة هذا الوضع.

ونرحب أيضا بالتقرير الذي قدمه للجنة ومجلس الأمن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الجديد، المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ومن الضروري أن ننظر عن كثب إلى التوصيات التي وضعها وقدمها على أساس تحليله للتقارير الوطنية، والتي زادت إلى نحو ١٣٠ تقريرا مقديما، وذلك بفضل الجهود المشتركة للجنة ولفريق الرصد. ولدينا اليوم أساس أعرض وأشمل لرسم الخطط والاتجاهات واستخلاص النتائج لزيادة تعزيز نظام الجزاءات ضد تنظيم القاعدة والإرهابيين.

وقد لاحظنا أيضا التحذير الذي أعرب عنه الرئيس وتقرير فريق الرصد بأن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به، بسبب التغييرات والتحولات في طريقة عمل القاعدة وتنظيمها، وهو ما يسميه فريق الرصد "المنهجية الحالية للقاعدة".

وينبغي أن يحيط المجلس علما بالمعلومات التي قدمها السفير مونيوز والتي تفيد بأن القاعدة هي الآن شبكة عالمية وليست مجرد منظمة ذات هيكل وتسلسل قيادي. ولم تعد

إن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب كان ناجحا للغاية. وإن العمل الحاسم والجماعي قد عمل على احتواء وتدمير خطط العنف التي يقوم بها الإرهابيون. ولكن الرد الفوري لمكافحة الإرهاب يجب أن تلازمه استراتيجية واضحة وبعيدة المدى تهدف إلى النجاح في كفالة وضع حد لهذه السياسات القاتلة. ويجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية العناصر التالية.

أولا، يجب أن يتحقق توافق في الآراء بالنسبة لتعريف الإرهاب. ثانيا، نزع صبغة المشروعية عن الإرهاب بالتصدي لقضايا مثل الاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير، والتدخل العسكري واستخدام القوة. ثالثا، التصدي للمسائل الهيكلية الأوسع، بما في ذلك ما يتعلق منها بالظلم الاجتماعي والسياسي. رابعا، ضمان ألا تنتهك مكافحة الإرهاب حقوق الإنسان الأساسية أو تثير صداما بين الثقافات.

إن المحاولات التي تبذل لتعريف أو مطابقة الإرهاب بالإسلام غير منصفة وتؤدي إلى نتائج عكسية. إنها تُدسّ عقيدتنا المقدسة المحبة للسلام؛ وهي تعطي الإرهابيين، دون قصد، احتراماً أيديولوجيا لا يستحقونه؛ وتزيد من العداوة العام. وهي تضعف موقف هؤلاء الذين يدعون إلى الاعتدال والتعاون. وفي هذا السياق، نحض على النظر في الاستراتيجية المتمثلة في الاعتدال المستنير التي اقترحتها الرئيس مشرف، رئيس باكستان.

ونحن نتفق مع رئيس اللجنة في أننا بحاجة إلى بذل المزيد لدحر الإرهاب. ويمكن للجنة الجزاءات ضد القاعدة وطالبان ومجلس الأمن أن يعززا وينسقا الإجراءات الوطنية والإقليمية ولكنهما لا يمكن أن يجلا محلها. إن نجاح اللجنة يتوقف على التعاون الذي تتلقاه من الدول وكذلك على الطبيعة الشاملة والوضوح في ردنا على التهديدات الإرهابية.

ونرحب أيضا بالتعاون والتنسيق المتواصلين بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلادي تماما الزيارات الميدانية التي يقوم بها كل من الرئيس وفريق الرصد، حيث أنها توفر نظرة عملية على عمليات القاعدة الآخذة في التطور، ومجالات مشاكل محددة تواجهها الدول في تنفيذ نظام الجزاءات، والتدابير الممكنة اتخاذها لتعزيز التعاون الدولي ودعم الجهود الوطنية في مواجهة عمليات القاعدة.

ورحبت الفلبين بالزيارة التي قام بها فريق الرصد مؤخرا لمانيلا ولعواصم أخرى في منطقتنا، حيث أدى التبادل المباشر للخبرات مع الوكالات المنفذ العاملة إلى توفير معلومات قيمة يمكن أن تفضي إلى زيادة تعزيز الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. والفلبين ملتزمة بالكامل بالمكافحة العالمية للإرهاب وستواصل تشاطر خيراتها من أجل زيادة تحسين التدابير المتخذة ضد الأساليب الجديدة التي تتبعها القاعدة.

**السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):** أود أن أشرك الآخرين في شكرهم السفير مونيوز على تقريره الشفهي الزاخر بالمعلومات والذي تؤيده تماما. وأود أيضا أن أرحب بوجود السيد ريتشارد باريت، منسق فريق الرصد، وأن أعرب عن تقديرنا للتقرير الشامل والواضح الذي أعده الفريق.

وحيث أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل السفير فان دن بيرغ، ممثل هولندا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأقتصر على الإدلاء ببضع تعليقات موجزة.

ينبغي أن نركز تقييم أعمال لجنتنا على الاستنتاجات الباعثة على القلق التي خلص إليها فريق الرصد وأبرزها تقرير السفير مونيوز، والتي تفيد بأن التهديد الناجم عن الإرهاب المتصل بالقاعدة لا يزال خطيرا. وعلى الرغم من أن القاعدة

القاعدة بحاجة إلى مبالغ طائلة لشن هجمات إرهابية، وهي نتيجة لذلك، قادرة على تمويل هذه الأعمال بطرق تزداد صعوبة كشفها. ومن بين مصادر التمويل التي يصعب تحييدها عوائد الجريمة وما يحول من الإسهامات الخيرية وحتى المبالغ الآتية من الشركات إلى أغراض أخرى؛ والاتجار بالعملة المزورة؛ والغش في استخدام بطاقات الائتمان؛ والاتجار بالمخدرات؛ وحتى النظام المالي القديم الذي يمكن من خلاله للعديد من السماسرة تحويل الأموال من مكتب إلى آخر على أساس الثقة.

وقد أصبحت القاعدة أكثر مرونة في التهرب من الجزاءات. ولذلك فنحن نؤيد ملاحظة السفير مونيوز بشأن الحاجة إلى تعزيز نظام الجزاءات الذي ينفذه المجلس. وقد أصبحت تلك الحاجة ملحة حيث أن القاعدة نزعت عن نفسها الطابع المركزي وتحوّلت إلى شبكات مفككة من مجموعات تتصل بها ولها القدرة على ابتكار هجمات إرهابية من خلال سبل غير محظورة حاليا. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يتسم كل ما يقدم إلى المجلس - وخاصة القوائم - بالدقة وبدرجة كافية من التفصيل لكي يكون مفيدا. والاقتراحات التي قدمها السفير مونيوز من فوره تستحق من المجلس النظر الجاد بحق، وتحظى منا بكل التأييد.

ونرحب أيضا بالتقارير الزاخرة بالمعلومات التي قدمها نظام الجزاءات للجنة وللمجلس الأمن. ومن الأهمية بمكان أن نحدد فورا أنماطا يمكن التعرف عليها من خلال الاستخبارات واتباع تدابير فعالة لردع خطط القاعدة. وينبغي أن يكون ذلك هو الهدف المحدد في جميع الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن للتعاون الدولي على جميع الجبهات - المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية - أن يكمل جهود الجميع وأن يكون له تأثير مضاعف للجهود.

لتلك المهمة المعقدة. ونظرا للتغيرات الحاصلة في طابع التهديد الذي تشكله القاعدة، تعني الفعالية التكيف المتواصل من جانب مجلس الأمن واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ مع تلك التغييرات، بما في ذلك التحسين المتواصل لنظام الجزاءات وكفالة تنفيذه على نحو سليم وتام. ورومانيا، بوصفها نائب رئيس اللجنة، مستعدة للمشاركة الفعالة في الجهود الرامية إلى تحديد أمثل الحلول في ذلك الصدد. وفي ذلك السياق، نود أن نعرب، من حيث المبدأ، عن تقديرنا لمجموعة التوصيات التي قدمها فريق الرصد، والتي يفحصها الآن أعضاء اللجنة.

إن القاعدة تستهدف المجتمع الدولي بأسره، ولذلك فالتهديد الذي تشكله القاعدة تهديد عالمي. ومثلما أظهرت هجمات العام الماضي، فلم يعد أي بلد في العالم بمنأى عن الإرهاب. فالإرهاب يوجه ضرباته عشوائيا من نيويورك إلى مدريد وبالي ومن موسكو إلى اسطنبول وبيسلان. وتتطلب المكافحة الفعالة لهذا البلاء - وخاصة الأعمال التي تقترفها شبكة الإرهاب الرهيبة هذه - ردا عالميا ومشاركة نشطة من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ويجب أن يستكمل التعاون التام من الدول الأعضاء في التنفيذ الصارم للجزاءات التي فرضها القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بتعاون وثيق فيما بين اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ وهيئات فرعية أخرى تابعة لمجلس الأمن - وخاصة لجنة مكافحة الإرهاب، وإدارتها التنفيذية المنشأة حديثا واللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلا عن الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى المعنية. وإنني إذ أرحب بالتقدم المحرز في تعزيز التعاون بين اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب، أود أن أؤكد للسفير مونيوز كامل استعدادي بصفتي رئيسا للجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ لمناقشة أوجه التآزر الممكن بين لجنّتنا.

قد تأثرت إلى حد كبير بالإجراءات الحاسمة التي اتخذها المجتمع الدولي ضدها، فهي لم تظل على قيد الوجود فحسب، ولكنها أيضا واصلت الاضطلاع بهجمات إجرامية عشوائية في جميع أنحاء العالم.

ونحن نتداول اليوم في ظل الشيخ المخيم علينا للاحتفال بالذكرى الثالثة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولا يزال ماثلا في أذهاننا اليوم حزن العديد من أسر الضحايا، والصدمة التي تعرضت لها الأمة، والشعور الواضح بأن معسكر المحبين للسلام أصبح له أعداء لدودون. ولا شك أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد قطعنا شوطا طويلا في السنوات الثلاث التي مضت في مساعدة المجتمع الدولي على تعزيز وتنظيم تصديه للإرهاب في عصرنا الحديث. ولهذا فإن لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والهيئات والأفراد المرتبطين بها، والذين ترأسوهما أو كانوا أعضاء فيهما يستحقون منا كل الثناء.

ومع ذلك، فما زال يتعين إنجاز الكثير، وما زال يتعين تعلم الكثير من الخبرات المكتسبة حتى الآن على صعيد مجلس الأمن، وما زال يتعين اتخاذ الكثير من الإجراءات لسد الفجوات أو أوجه القصور المتعرف عليها. ويمثل استعراض التقدم الذي أحرزناه وتعديل ردنا على الأخطار التي نواجهها حتميات مستمرة وتحديات دائمة. وفي هذا يكمن، في رأيي، السبب الرئيسي الذي يدعوني إلى أن أقول بأمان إن السفير مونيوز ولجنّته المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ يفيان على نحو تام بالتوقعات الكبيرة المعلقة عليهما.

وبينما يضطلع مجلس الأمن بدور ريادي في مكافحة الإرهاب والقاعدة، يجب عليه بصفة مستمرة أن يعيد تأكيد قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. والفعالية والتعاون والمساعدة هي المعايير الرئيسية

وهناك دور جدي في تعزيز جهود الدول الأعضاء لمكافحة الإرهاب يجب أن تؤديه لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بالقاعدة والطالبان والأفراد والكيانات المرتبطتين بهما. وفي الأشهر الأربعة الأخيرة، واصلت لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان القيام بدور نشط في ضمان فعالية التدابير المقيدة التي فرضها مجلس الأمن على الطالبان والقاعدة وشركائهما. ويسعدنا التنويه بأن القائمة الموحدة الخاصة باللجنة قد أضيف إليها في هذه الفترة الزمنية أسماء ومعلومات جديدة هي ضرورية لضمان التحديد السليم لهوية الإرهابيين. ولقد أُحرز تقدم كبير في تعديل إجراءات عمل هذه الهيئة لكي تفي بمتطلبات القرارات ١٤٥٥ (٢٠٠٣) و ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

لقد أُرسى الأساس لتعاون حقيقي بين لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان ولجنة مكافحة الإرهاب. وهناك حاليا اتصالات وجهود لتعزيز التنسيق بين أنشطة هاتين اللجنتين، سواء على صعيد الرئيسين أو على صعيد أفرقة الخبراء. وبصفتنا نترأس حاليا لجنة مكافحة الإرهاب، نود التأكيد مجددا على عزمنا الراسخ على الإسراع بخطى هذا التعاون.

وتتلقى جهود لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان في تنفيذ ولايتها مساندة قوية من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، وهو الذي قدم مؤخرا تقريره الأول (S/2004/679)، الذي يتضمن تقييما لآثار نظام الجزاءات. ونحن نتفق مع أغلب نتائج وتوصيات هذا التقرير. ونلاحظ أن تقييمات الفريق المتعلقة بنطاق التهديد الذي لا يزال تنظيما الطالبان والقاعدة يشكلانه على المجتمع الدولي وعلى الأمن في هذه المرحلة تتطابق تماما مع استنتاجاتنا وتوصياتنا. ونحن نوافق بصفة خاصة على أن قادة الطالبان والقاعدة مازالوا على اتصال وثيق ببعضهم البعض. ونحن متأكدون أيضا أنه إذا تحكّم الطالبان في شطر على

ومثلما ذكر مرارا داخل المجلس، فقوة المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، تضاهي قوة أضعف حلقاته. ولذلك، فإنه من الصالح العالمي كفالة أن يكون كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة دون استثناء قادرا على تنفيذ جميع التدابير الضرورية للمكافحة الفعالة لهذا البلاء وراغبا في ذلك. ولتحقيق ذلك الهدف، من الأهمية الحيوية توفير المساعدة لأكثر البلدان ضعفا، بما في ذلك مواصلة ممارسة الزيارات الميدانية.

أخيرا، أود أن أعرب عن خالص مواساة رومانيا وتعازيها القلبية لشعب وحكومتي إندونيسيا وأستراليا ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع مؤخرا على السفارة الاسترالية في جاكرتا بتاريخ ٩ أيلول/سبتمبر. وهذا للأسف دليل آخر على أن الحرب ضد الإرهاب لم تنته على الإطلاق وعلى أنها يجب أن تظل أولوية كبرى لمجلس الأمن.

#### السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): في البداية، وبالنظر إلى موضوع جلسة اليوم، أود أن أشكر كل من تكلموا على الاعتداءات الإرهابية الأخيرة على روسيا، وخاصة المأساة ذات الأبعاد غير المسبوقة في مدينة بسلان الروسية.

ولقد أصدر مجلس الأمن، بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر، بيانا رئاسيا يدين الأعمال الإرهابية الأخيرة في روسيا وينادي بتكثيف الجهود الدولية في وقت يشن فيه الإرهابيون حربا عالمية. واليوم، بعد يومين من الذكرى السنوية لمأساة ١١ أيلول/سبتمبر، من الواضح للجميع أن الحرب على الإرهاب الدولي لم تنته على الإطلاق. وآخر ما ذكرنا بذلك كان الهجوم الإرهابي على السفارة الاسترالية في جاكرتا.

ومن المهم أن المجتمع الدولي قد رد باعتباره جبهة موحدة وأظهر تضامنا فعالا في هذه الحرب على الإرهاب.

(١٩٩٩) المتعلق بالقاعدة والطلابان والأفراد والكيانات المرتبطتين بهما، وهو شكر سبقي إليه الآخرون، على إحاطته الإعلامية الوافية، وعلى التزامه الشخصي، وعلى اجتهاده الشديد في العمل. كما نشكر فريق الرصد على تقريره المفيد.

حيث أن ألمانيا تؤيد تماما البيان الذي ستدلي به لاحقا رئاسة الاتحاد الأوروبي، يمكنني حصر مداخلتي في النقاط الثلاث التالية.

أولا، يحتاج نظام الجزاءات إلى الدعم القوي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويستحقه. فما زال التهديد الإرهابي يلوح في الأفق على نطاق عالمي، وهو ما أثبتته بصورة مأساوية أحدث اعتداءين في جاكرتا وبسلان. وأود أن أعرب مرة أخرى عن خالص تعازي ألمانيا لجميع الضحايا وأسراهم، ولحكومات إندونيسيا وأستراليا وروسيا.

وبما أن جميع الدول مستهدفة بهذه الجرائم النكراء، يتحمل الجميع مسؤولية مشتركة عن اتخاذ الإجراءات في هذا الشأن. ونظام الجزاءات المفروضة على القاعدة والطلابان هو إطار قانوني وسوقي ضروري لهذه الإجراءات، وهو في رأينا إطار ناجح. ورغم أن كمية الأصول المجمدة وعدد الأفراد المستهدفين الذين تم توقيفهم على معابر الحدود قد يكونا محدودين، يجب عدم الاستهانة بالأثر الوقائي لهذه التدابير.

تتعلق نقطتي الثانية بالقائمة الموحدة. فإتمام القائمة واستكمالها أمر ضروري. ونظام الجزاءات أبعد ما يكون عن الكمال. والأداة المركزية فيه هي القائمة الموحدة. ونحن نشاطر فريق الرصد رأيه القائل بأن القائمة تحتاج إلى الإتمام والاستكمال الدائمين بمساعدة الدول الأعضاء. وتعتمد جودة القائمة على جودة البيانات المقدمة من الدول. ولقد حددت ألمانيا عددا من الأفراد لإدراجهم في القائمة. وفي

الأقل من أراضي أفغانستان يمكن للمرء أن يتوقع بسرعة ظهور قواعد جديدة للإرهاب الدولي هناك.

ونحن نؤيد رأي فريق الرصد القائل بأن من الضروري لمجلس الأمن أن يقدم في المستقبل القريب توضيحات إضافية فيما يتعلق بنطاق الحظر المفروض على الأسلحة والسفر. وفي الوقت الحالي، تسمح أحكام القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بتفسيرات متباينة لهذه العناصر من نظام الجزاءات، الأمر الذي ينتقص من فعالية التدابير ذات الصلة. والمؤشرات الأدق والأشمثل لتحقيق ذلك يُراد بها التسهيل الملموس لمهمة الدول الأعضاء المتمثلة في الامتثال للملائم لهذين الحظرين.

ختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على أن النجاح في مكافحة الإرهاب يعتمد بشكل مباشر على توحيد جهود المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، نعتقد أنه من المهم أن يُجرى حوار قائم على الثقة بين الدول الأعضاء ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطلابان بشأن جوانب مسألة الجزاءات جميعها.

ومن الأدوات الأساسية في نظام الجزاءات القائمة الموحدة الخاصة باللجنة. ولقد اتبحت لنا فرصة الاستماع إلى شكاوى كثيرة تتعلق باكتمال المعلومات الواردة فيها وبدقتها. ويستطيع المرء مناقشة عيوب القائمة باستفاضة كبيرة، ولكن الشكاوى لن تساعد في هذا الأمر. ومن الواضح أن اللجنة تحتاج إلى الدعم من الدول الأعضاء، وندعو الدول الأعضاء إلى تقديم هذا الدعم، بما في ذلك ما يرد من خلال تقديم معلومات إضافية لتعزيز فعالية محتويات القائمة.

**السيد فون أونغرون - شتيرنبرغ (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير مونيوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧

المعنيين، بهدف إجراء المزيد من التحسين على هذه الأداة الهامة لمكافحة الإرهاب في جميع أرجاء العالم.

**السيد دوكلو** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس على عقده جلسة اليوم بشأن موضوع يثير بالغ قلق المجتمع الدولي. كما أود أن أعرب عن تقديري للسفير مونيوز على إحاطته الإعلامية الشديدة الوضوح والدقة.

وأود أن أعرب مقدما عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لهولندا بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. وبالتالي سأقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة.

لا بدا أولا أن أذكر أن هذه المناقشة تجري بعد مرور ثلاث سنوات تقريبا على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المؤسسة. ولسوء الطالع، أصبحنا منذ ذلك الحين أكثر تعودة على وجه الإرهاب المعاصر، الذي لا يشكل كابوسا لأمريكا فحسب، وإنما يشكل بالأحرى تهديدا حقيقيا يؤثر على جميع قارات العالم. وبالتالي فإننا نقف إلى جانب الضحايا، ونتعاطف جميعا في هذه اللحظة، مع ضحايا الأحداث التي وقعت في القوقاز وفي السفارة الاسترالية في جاكرتا. ومرة أخرى نعرب عن تعازينا لأسر ضحايا تلك الأحداث.

ويؤثر الإرهاب على المجتمع الدولي قاطبة. وهو يستدعي استجابة نشطة للغاية، تتخذ دون ضعف وتأخذ في الحسبان الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة. ولا بد أن تستند تلك الاستجابة إلى الوحدة في إطار المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يتمثل أحد الإسهامات الكبيرة التي قدمتها أعمال السفير مونيوز وفريق الرصد في توفير تحليل واضح ومقنع ويستند إلى حجج يعتد بها للتهديد المتغير الذي تمثله شبكة القاعدة وطالبان. ولا شك أن ذلك التهديد، قد تم، إلى

كل حالة من هذه الحالات قدمنا بيانات مكثفة عن هوياتهم ومعلومات جيدة التوثيق عن خلفياتهم الجنائية، بما في ذلك صلتهم بالقاعدة وطالبان. والمبادئ التوجيهية المنقحة لعمل اللجنة، التي نأمل الانتهاء منها قريبا، يُراد بها التسهيل الإضافي للتفاعل الوثيق بين الدول الأعضاء واللجنة وفريق الرصد.

وتتعلق ملاحظتي الأخيرة بالحذف من القائمة. فمسألة الحذف من القائمة تكنسي أهمية متزايدة، خاصة فيما يتعلق بالأفراد المدرجين فيها على حق والذين يرتدون لاحقا عن الإرهاب. إن الإدراج في القائمة والحذف منها هما وجهان لعملة واحدة. ونحن مقتنعون بأنه إذا وجب إدراج اسم شخص في قائمة الجزاءات بسبب جرائمه وعلاقاته الإرهابية، يجب بإتباع نفس المنطق أن يُحذف اسمه من القائمة إذا قام بتغيير حياته بشكل دائم وموثوق به وإذا رفض كل الأعمال والارتباطات الإرهابية رفضاً باتاً.

ويشكل ذلك الشطب من القائمة، من ناحية، مسألة عدالة مادية ومراعاة للأصول القانونية فيما يتعلق بالشخص المعني. وبمثل، في الوقت نفسه، مسألة تتعلق بوضوح وسلامة القائمة ذاتها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشكل توقع الشطب من القائمة حافزا هاما للشخص المعني لكي يتعاون مع التحقيقات بشأن مكافحة الإرهاب. وتلك الإمكانية الإيجابية لنظام الجزاءات جديدة بالنظر المتأني.

وبالتالي فإننا نرحب بالتزام فريق الرصد استعراض الإجراءات الحالية للشطب من القائمة وتقديم اقتراحات لتوضيح هذه الإجراءات وكفالة شفافيتها. ونحن مقتنعون بأن كل ذلك سيعزز مصداقية نظام الجزاءات وسيؤدي إلى تحسين التعاون النشط للدول مع اللجنة.

وفي الختام، أود أن اشدد على تصميم ألمانيا على الاستمرار في التعامل بشكل وثيق مع اللجنة ومع جميع

نضمن ألا تؤدي تلك الأساليب إلى تقويض سيادة القانون والحقوق الأساسية للمواطنين. وفي متابعة جهودنا البناءة في اللجنة المعنية بالقاعدة، سيظل وفدي متيقظا من أجل كفاءة الامتثال لكل من مبدأ الفعالية واحترام سيادة القانون.

**السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر السفير مونيوز على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وصادف يوم أول أمس الذكرى الثالثة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وبينما نشعر بالحزن العميق على الضحايا، فإننا أيضا نؤمن أن من الضروري أن ننظر في التماس سبل ووسائل أكثر فعالية لزيادة التعاون في مكافحتنا للإرهاب. وقد أنجز الكثير في تلك المكافحة في الأعوام الثلاثة الماضية. وقدمت لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إسهامات هامة جدا في تلك المكافحة. بيد أن شبح الإرهاب ما زال يهدد السلام والأمن الدوليين. ويرهن الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا على عمال البناء الصينيين، وتفجير محطة المترو في موسكو، وحادث أخذ الرهائن في بيسلان، والتفجير الذي وقع في جاكرتا، أنه ما زال أمامنا شوط طويل في مكافحتنا للإرهاب.

ويشكل الإرهاب تهديدا لجميع البشرية ينبغي التصدي له برد قوي من جانبنا، بغض النظر عن متى يحصل وأين يحصل وبغض النظر عن دوافعه. وفي تلك المكافحة، ينبغي أن نتبع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي. كما ينبغي أن نتصدى للمشكلة بدراسة أسبابها الجذرية وأعراضها. فمن ناحية، لا بد أن نضرب جميع الأنشطة الإرهابية. ومن ناحية أخرى، لا بد أن نعزز التنمية المشتركة لجميع البلدان، وأن نقلل من اتساع الفجوة الإنمائية، وأن نحقق العدالة الاجتماعية بغية القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب.

حد ما، احتواؤه وإضعافه عن طريق الاستجابة القوية للمجتمع الدولي. بيد أنه يشكل أيضا، في الوقت نفسه، تهديدا ظل باقيا وتطور إلى شكل جديد أكثر انتشارا، يتسم، في بعض الأوجه، بأنه أكثر صعوبة في مكافحته. كيف، إذن، ينبغي أن يستمر عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)؟ وأعتقد أنه ينبغي أن تتبع ثلاثة مسارات للعمل.

أولا، لا بد أن نكيف أدواتنا - وبشكل خاص أداة الجزاءات - وفقا للطابع المتغير للتهديد. وقد طالب فريق الرصد، على نحو صائب، بالإبقاء على الجزاءات في شكل مكيف نتيجة لما حدده من فجوات. وبالتالي اقترح الفريق اتخاذ تدابير محددة لسد تلك الفجوات، بما في ذلك من خلال تحسين التنسيق والتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب. وقد بدأت اللجنة المعنية بالقاعدة النظر في تلك التوصيات. ومن جانبنا، فإننا مصممون بالكامل على المشاركة في ذلك النظر بأكبر روح بناءة ممكنة.

والمسار الثاني للعمل يتعلق بالحاجة إلى تعزيز تماسك المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، نؤيد الاقتراح الذي قدمه السفير مونيوز بتكثيف الاتصالات مع الدول الأعضاء في نيويورك، فضلا عن مواصلة الزيارات إلى البلدان المعنية، بغية توضيح موقف اللجنة، واقتراح تقديم المساعدة حيثما أمكن، وتذكير البلدان بالتعاون المتوقع منها، وهو التعاون الذي ينعدم في بعض الأوقات. ومن الضروري على نحو خاص أن تتعاون جميع الدول الأعضاء بغية توفير معلومات أفضل وأكثر دقة فيما يتعلق بالأشخاص المدرجين في القائمة.

والمسار الثالث، والأخير، للعمل يتعلق باحترام سيادة القانون، الذي أشار إليه الأمين العام يوم الأربعاء الماضي في المكسيك. وقد ذكر الأمين العام أننا لا بد أن نتوصل إلى تدابير لمكافحة الإرهاب بطريقة فعالة، ولكن لا بد أيضا أن

في جاكرتا؛ وأماكن أخرى عديدة كان ينشط فيها العاملون في المجال الإنساني، وهو ما ينم عن ازدياد لا نظير له للحياة الإنسانية، واعتداء لا رادع له على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي اليوم. ولذلك، فإننا نرحب بأنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التي احتلت مكانها الواجب بين الأدوات المستخدمة في مكافحة الإرهاب الدولي بوصفها هيئة سريعة الاستجابة للرصد السياسي أنيطت بها مهمة إدارة الجزاءات التي يعتمد عليها مجلس الأمن ضد الأشخاص والكيانات المرتبطين بالقاعدة والطالبان، في إطار من التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء.

إن تعقد المهمة قد تطلب منا زيادة الموارد البشرية المتاحة للجنة من خلال إنشاء فريق للخبراء لرصد تنفيذ الجزاءات. ويسرنا ملاحظة أن اللجنة وفريق الخبراء الذي يساعدها في عملها قد طورا تعاوناً حقيقياً يسمح لهما برصد صلاحية الجزاءات وفعاليتها. والنتائج المحرزة حتى الآن هي نتائج محمودة.

وإذا كان الإرهاب قد استمر بالشدة التي شهدناها في الآونة الأخيرة، فالسبب في ذلك أنه ما فتئ يُكَيَّف نفسه في وجه التدابير المتخذة لمكافحته. ولذلك، فإننا نشي على تشديد فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على الطرق المختلفة لتطور الخطر وأوجه القصور في الترتيبات الحالية المنشأة بغية التصدي له. وبدعونا هذا التقييم إما إلى مراجعة نظام الجزاءات أو تعزيز تنفيذه على الصعيد الدولي على الأقل. ومن الواضح أن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضروري لجعل القائمة الموحدة للأفراد والكيانات المرتبطين بالقاعدة أكثر شمولاً وتحسين فعالية المعلومات التي توفرها.

ونحن نوافق تماماً على أن الأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة يجب إخضاعهم لرصد أكثر تماسكاً.

وينبغي ألا تكون هناك معايير مزدوجة في مكافحتنا للإرهاب. ويجب أن نشجع التفاهم والتسامح المعززين بين مختلف الحضارات. وينبغي ألا يتخذ أي بلد موقفاً صارماً مقابل التهديد الذي يواجهه بينما يختار أن يبقى غير مبال بالتهديدات الأخرى التي يعتبرها بعيدة عنه. وفعل ذلك من شأنه أن يوجه الرسالة الخاطئة إلى الإرهابيين وأن يؤدي إلى وقوع المزيد من الكوارث. وعلاوة على ذلك، فإن من شأنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة سلبية للمكافحة الدولية.

وتؤيد الصين الأمم المتحدة في اضطلاعها بدور قيادي في جهدنا الدولي لمكافحة الإرهاب. كما أننا نؤيد تعزيز الدورين اللذين تضطلع بهما لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في ضوء التطورات الحاصلة حالياً. وتشكل المكافحة التي تضطلع بها حكومة الصين الشعبية للأنشطة الإرهابية القادمة من تركستان الشرقية عنصراً هاماً في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب والقاعدة. وستواصل الصين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمشاركة النشطة في أعمال كلتا اللجنتين. وسنقدم إسهاماً في توجيه الضربات إلى شبكة القاعدة الإرهابية.

**السيد أدشي (بنن)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر إلى السفير مونيوز على تقريره الشامل والحافل بالمعلومات عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في غضون الأشهر الأربعة الأخيرة.

ونلاحظ أيضاً أن جلسة مجلس الأمن هذه تعقد صبيحة الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة للهجمات المأساوية الفظيعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وما يزال العنف الإجرامي الأعمى للإرهاب يضرب حيثما يشاء. فقد ضرب الإرهاب بيسلان، في روسيا، حيث قُتل المئات من الأطفال والأهالي؛ كما ضرب بعثة دبلوماسية

ونحن نوافق على تحليل فريق الرصد للأسباب التي استندت إليها الدول الأعضاء التي لم تتمكن من تقديم تقارير إلى اللجنة، وخاصة تأكيده على حقيقة أن عدم تقديم بلد ما تقريراً لا يعني أنه يفتقر إلى الالتزام أو العزم على الصعيد الدولي لمكافحة القاعدة والطلابان. وفي هذا الصدد، فإن وفدي يؤمن بأن علينا أن نجد الوسيلة التي تكفل الإدماج الكامل لتلك البلدان في ترتيبات تبادل المعلومات، لأن المجتمع الدولي بأسره سوف يستفيد من تقليص درجة تعرض تلك البلدان للخطر نتيجة تهميشها في حملة مكافحة الإرهاب.

**السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية):**  
أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقدير وفدي لعقد هذه المناقشة بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطلابان. وأتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة، السفير مونيوز، على تقريره الوافي جداً عن عمل اللجنة وأنشطة فريق الرصد المنشأ من أجل مساعدة اللجنة على إنجاز ولايتها.

رغم الجهود الدولية، فإن التهديد الذي تمثله القاعدة والطلابان والمجموعات ذات الارتباط الواضح بهما ما زال حقيقياً اليوم مثلما كان في الماضي القريب. فاحتجاز الرهائن في مدينة بيسلان الروسية، الذي ارتكب ضد مدنيين - ويشعرنا بالصدمة بشكل خاص لأنه استهدف أطفالاً - ونسف السفارة الاسترالية في جاكرتا قبل بضعة أيام، يبرز الحاجة إلى أن يستمر المجتمع الدولي في التصدي للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

ومن خلال اعتماد نظام الجزاءات ضد القاعدة والطلابان، اتخذ مجلس الأمن خطوة لم يسبق لها مثيل بإنفاذه تشريعاً ملزماً للدول كافة بشأن مسألة مكافحة الإرهاب. فهذه الجزاءات ترسي أساساً متيناً لوقف تدفق الأموال إلى

وفضلاً عن ذلك، فإن العنف المستمر يدفعنا إلى الاعتقاد بأن القاعدة ما زالت لا تعدم الوسيلة لتمويل الهجمات وتجنيد أعضاء جدد للقيام بها. وبالتالي، لا بد من مواصلة النظر في السبل الكفيلة بتعديل الجزاءات، وهي العملية التي بدأت في إطار تنفيذ القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). ونحن نتطلع إلى التقرير التالي لفريق الرصد ونأمل أن يتضمن مقترحات محددة لتوجيه عمل مجلس الأمن.

ونحن نشجع الفريق بقوة على تنفيذ الإجراءات التي يراها من أجل مواصلة تنقيح رصد تنفيذ الجزاءات. وفي الوقت نفسه، نرحب بالتدابير التي يدرس الفريق اتخاذها لتعزيز تبادل الآراء والحوار مع الدول الأعضاء حول المشاكل التي تواجهها في الحملة ضد الإرهاب. ومن شأن الزيارات التي تمت أو المزمع القيام بها إلى بلدان معينة أن تسهم في تعزيز ذلك الحوار، وهي مكون أساسي في سعي اللجنة إلى تحقيق الفعالية. وفضلاً عن ذلك، نعتقد أن التعاون مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب يكتسي أهمية أساسية ويمكن أن يعزز إلى حد كبير من فعالية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) من خلال السماح لها بالدمج الكامل للمشاكل التي تُعرفها اللجنتان في جهد لتحسين التنسيق في إطار أنشطة المجتمع الدولي. فبدون التنسيق الفعال، لا يمكن لمجلس الأمن أن يُؤمّن الاتساق اللازم لضمان فعالية عمله.

والأمر كذلك، فإننا نعتقد أنه لا بد من تنسيق الخدمات ذات الصلة للدول الأعضاء بغية تسهيل تبادل المعلومات فيما بينها في الوقت الحقيقي. ومن الضروري أيضاً هئية الظروف المؤدية إلى التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأعضاء. ولكن، في كفاحنا هذا، لا بد لنا من احترام القواعد الدولية والقانون الدولي.

والقائمة الموحدة، كما يبين التقرير بحق، أداة هامة للوفاء بالأهداف الواردة بقرارات مجلس الأمن، ولا سيما تلك التي ترمي إلى الحيلولة دون تمويل الإرهاب أو إلى إنفاذ أشكال الحظر المفروضة على السفر. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على تقديم أسماء لإدراجها بالقائمة الموحدة حفاظاً على صلة القائمة بالواقع. وينبغي للجنة بدورها أن تنظر في اتخاذ إجراءات للحذف من القائمة حيثما تدعو الضرورة. وأخيراً، ينبغي أن تعزز الدول واللجنة التعاون فيما بينهما، لكفالة أن يكون لمصادقية القائمة الموحدة ونفعها أثر إيجابي على أنشطة اللجنة.

وبالنظر إلى الدور الهام المنوط بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من الواضح أنه يلزم تعزيز التعاون مع دوائر الاستخبارات. ومن شأن إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية، على كل من الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تتضمن جميع البيانات ذات الصلة بشأن الأشخاص والجماعات والكيانات الخاضعة للجزاءات المالية المفروضة من قبل الأمم المتحدة أن يوفر أداة مفيدة في الحرب على الإرهاب. ذلك أن الإرهاب لم يعد مشكلة محلية يمكن محاربتها بالعمل على الصعيد الداخلي وحده. بل يجب أن تستند تدابير مكافحة الإرهاب على أوسع نطاق للتعاون الدولي، وتؤكد في هذا الصدد أهمية قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) لتشيده على ضرورة زيادة التعاون بين الدول الأعضاء في اللجنة.

وختاماً، يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليثني على الدور الذي يؤديه فريق الرصد في تعزيز أعمال اللجنة ورصد الامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة. ونعرب أيضاً عن تأييدنا لبرنامج عمل اللجنة، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب وضرورة التقييم بصفة دائمة لكيفية تطبيق الجزاءات على أرض الواقع، وخاصة من خلال المهام التي يضطلع بها الرئيس في المناطق المعنية.

الإرهابيين المرتبطين بشبكة القاعدة، فضلاً عن منع توريد أو بيع أو نقل الأسلحة والمعدات العسكرية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، لا سيما في مجال الجزاءات المالية - حسب مستوى أنشطة القاعدة - يبدو أن نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن لم يكن له سوى أثر محدود في الحد من خطر الإرهاب بشكل فعال. وينبغي أن يفضي الوضع الحالي إلى الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز نظام الجزاءات، وفي هذا الصدد، نحن متفقون تماماً مع السفير مونيوز ونوافق بالكامل على مجموعة التدابير التي اقترحها. وينبغي للجنة إيجاد مزيد من الطرق لتقييم فعالية تنفيذ الدول الأعضاء لنظام الجزاءات المفروض على القاعدة والطلاب وأثر ذلك، والتأكد من أن التقارير ذات المصادقية عن التملص من الجزاءات ستفضي إلى استجابة تفاعلية من قبل مجلس الأمن.

وتنفيذ الجزاءات المالية هو جانب هام في الحملة الدولية ضد الإرهاب. ونحن نتشاطر الآراء الواردة في تقرير فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن هذا الجانب الحساس.

وينبغي أن تواصل اللجنة تركيزها على نظم التحويل البديلة، بما أن على كل من القطاعين العام والخاص التزام بتطبيق القيود المالية. كما ينبغي للجنة أن تركز جهودها على تكوين شراكات تتسم بالكفاءة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بطرق من بينها تنفيذ قرارات الحظر المفروضة على الأسلحة وعلى السفر. إذ يمكن للشراكات إكمال الجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق أهدافها كما يمكن لها الإسهام في زيادة كفاءتها باستحداث طرق جديدة في العمل تقتضيها فعالية تنفيذ الجزاءات، الذي يتوقف على الدعم الحقيقي والمتصل من جانب المجتمع الدولي بأسره.

الزيارات المختلفة التي قام بها للتأكد من التنفيذ الفعلي لنظام الجزاءات في بلدان بعينها.

وفي هذا الشأن، أود أن ألفت النظر إلى أن فريق الرصد قد احترم الآجال الزمنية الواردة في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) بتقديمه تقريره الخطي الأول، الذي من مزاياه أنه موجز ومتوازن وذو نوعية جيدة ويحدد أيضا مجموعة من الأفكار الجديدة ويقدم مجموعة من التوصيات التي بدأت اللجنة في دراستها في اجتماعات غير الرسمية.

ويشاطر وفد بلادي تماما فريق الرصد في تحليله لظاهرة القاعدة التي تحولت إلى شبكة عالمية من جماعات لا ترتبط بهيكل تنظيمي معين، ولكنها ترتبط بمجموعة من الأهداف المشتركة. ومع التأكيد على أن الإرهاب لا دين له وليس له انتماء ثقافي ولا يميز في اختيار ضحاياه، فلا يمكننا إلا أن نلاحظ أن أول ضحايا الإرهاب هم في الواقع الشعوب والبلدان الإسلامية نفسها، بما فيها بلدي. وإنه بشكل متزايد لا يسلم الأطفال من الهجمات الإرهابية، كما يشهد على ذلك ما حدث في مأساة بيسلان.

وفيما يتعلق بالتعاون بين اللجنة والدول الأعضاء من الواضح أنه ما زال من بين الجوانب الأكثر أهمية بالنسبة لعمل اللجنة. ومن بين المسائل التي تستحق أن نوليها اهتماما خاصا تحسين نوعية القائمة والحوار مع الدول والقيام بزيارات لبلدان بعينها. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلادي أنه ليس من الحصافة تعليق أو حذف أسماء أفراد أو كيانات من القائمة بسبب الافتقار إلى المعلومات الكافية، لأن المهم ليس المعلومات في حد ذاتها ولكن الخطر ما يشكله هؤلاء الأشخاص من تهديد للسلم والأمن.

ونشجع رئيس اللجنة على الاستمرار في القيام بزياراته الميدانية بغية تعزيز الحوار مع الدول الأعضاء وحتى يتأكد من تنفيذ تدابير الجزاءات. وسوف تكون الزيارات

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتوجه بالشكر للسفير مونيوس على تقديمه الممتاز لأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وفريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

يولي وفد بلادي أهمية خاصة لأعمال اللجنة المعنية بمكافحة تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وذلك اعتقادا منا بحسامة التهديد الذي تمثله القاعدة، والتي استطاعت أن تتكيف وأن تستمر في الضرب والانتشار في مختلف مناطق العالم. وهذا هو السبب في ضرورة أن نواجه هذه المشكلة بطريقة جماعية ومتسقة. وفي مكافحتنا للإرهاب، التي ينبغي أن تكون حربا يومية، علينا أن نتحلى بالعزم والحذر. ومن المهم بشكل مماثل أن نتصدى لهذه الظاهرة بطريقة حاسمة وأن نتناولها بجميع مظاهرها وأن نواجه أيضا أسبابها الكامنة.

وبالتالي، هناك الكثير من الملاحظات الإيجابية فيما يتعلق بسجل مكافحة الإرهاب التي تستحق التأكيد عليها.

أولا، نلاحظ أن هناك أكثر من ١٣٠ دولة قدمت بالفعل تقاريرها وأكثر من ٩٠ دولة أنشأت فرقا مسؤولة عن رصد الأصول التي يمتلكها الإرهابيون. وهذا يشكل معلما إضافيا في مكافحة تنظيم القاعدة. والآن، علاوة على تقديم التقارير، ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنفذ تنفيذها فعلا التدابير الواردة في نظام الجزاءات حتى يتم دحر هذا التنظيم.

كما ينبغي أيضا الإشارة إلى التقدم الذي أحرزته اللجنة في تنفيذها لولايتها وكذلك العمل المنجز من جانب فريق الرصد خلال الأشهر القليلة التي سبقت وجوده، وأيضا دعمه للجنة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة وفي تقييم أثر التدابير المعلن عنها والتوصيات المقترحة بغية تحسينها، وكذلك الدعم المقدم إلى رئيس اللجنة خلال

بلداهم الأصلية، مما يؤدي إلى تفرغ مفهوم حق اللجوء من مغزاه إلى جانب تسهيل إفلات مجرمين معروفين من العقاب.

إن التجميع الصارم للمعلومات ومعالجتها، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الأمن، أمر نوصي به كثيرا لتوفير تقييم موضوعي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. والتصنيف المتسرع والسطحي إلى حد ما لرعايا شمال أفريقيا المرتبطين بأعمال إرهاب ذات صلة بالقاعدة، على أنهم عامل مخاطرة مزعوم على شبه الجزيرة العربية يسبب لي شيئا من الحيرة. ويمكن لهذا التصنيف، حقا، أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة وتحريفات خطيرة، لأنه إذا كانت هناك جماعات إرهابية في شمال أفريقيا، وهي مدرجة بالفعل في قائمة اللجنة، فمن المؤكد أنها ليست الجماعات الوحيدة، للأسف. فهناك جماعات أخرى تعيث فسادا بالفعل، ليس في شبه الجزيرة العربية فحسب، ولكن في بلدان أخرى في العالم. وهذه هي النقاط التي كنت أود إبداءها لكي يوفر لنا فريق الرصد توضيحا موضوعيا وموثقا في تقريره الثاني المزمع تقديمه في شهر كانون الأول/ديسمبر.

**السيد غارسيا موريتان (البرازيل)** (تكلم بالاسبانية): أولا، أود أن أشكر سفير شيلي، هيرالدو مونيوز، على الإحاطة الإعلامية الشفوية التي قدمها لنا وعلى العمل الذي يضطلع به ووفد بلاده في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان. وكما أوضحت الهجمات الإرهابية المروعة الأخيرة في إندونيسيا وروسيا، مع الأسف، بما في ذلك مأساة بيسلان، التي راح ضحيتها أكثر من ٣٠٠ شخص، نصفهم من الأطفال، ما زال الإرهاب يمثل واحدا من أخطر التهديدات التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحالي.

ويشير احتمال أن يكون للمسؤولين عن الهجمات صلة بتنظيم القاعدة، مثلما أشارت وسائل الإعلام، إلى

المقررة بالنسبة لمنطقة آسيا في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، بالتأكيد، ذات جدوى كبيرة لأعمال اللجنة، وذلك في ضوء انتشار شبكة القاعدة في تلك المنطقة والهجمات التي وقعت هناك، وأحدثها الهجوم الذي وقع في جاكرتا ضد سفارة أستراليا، وهو عمل يدينه وفد بلادي بشدة.

وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد اللجنة في المهام المحددة التي تعتمزم الاضطلاع بها. ونشجعها بصفة خاصة على الاستماع بعناية أكبر إلى الدول الأعضاء ومشاطرتها شواغلها، كما نشجعها على زيادة تطوير التعاون والتنسيق، ولا سيما مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديرتها التنفيذي ومع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٤٥٠ (٢٠٠٤) ومع المنظمات والوكالات الدولية التي لديها الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

وبصفة عامة فإن التوصيات المقترحة من جانب فريق الرصد سوف تعزز بطبيعتها نظام الجزاءات. وفي هذا الصدد، فإننا نشجع فريق الرصد على صياغة توصيات محددة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم الأسماء فيما يتعلق بالقائمة الموحدة، وعلى تنظيم حركة رؤوس الأموال العابرة للحدود، وعلى منع إساءة استخدام المنظمات الخيرية، وعلى حل مسألة حق اللجوء. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أنني أوضحت في بياني أمام المجلس في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤، أننا بحاجة إلى أن نمنع التفكير في الاستخدام الأفضل للفرص المتوفرة بموجب الفصل السابع من الميثاق، بغية تشجيع الدول على التعاون الكامل في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك ما يتصل بقضية تسليم المجرمين. وفيما يتعلق بذلك، نود أن يعالج فريق رصد القاعدة والطالبان مسألة حق اللجوء، بغية تعزيز التعاون القضائي الدولي. وسمحوا لي أن أوضح هنا، مع الأسف، أن حق اللجوء ما زال يمنح بطريقة خاطئة حتى اليوم لمنظمات إرهابية وأفراد متورطين في أعمال إرهابية في

وفد بلادي أن يطلب من فريق الرصد تقديم اقتراحات محددة لكي تنظر فيها اللجنة.

وكما تبين، فإن اللجنة تناقش سبلا وطرقا لتعديل مبادئها التوجيهية للعمل لتتواءم مع التغييرات التي أدخلت على عمل اللجنة باتخاذ القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) ومن المهم في ذلك الصدد، الحصول على مدخلات محددة من فريق الرصد. وبشكل خاص، سيكون من الملائم النظر في توسيع مجال الإجراءات المتعلقة بشطب أسماء أفراد أو كيانات من القائمة وتوضيح تلك الإجراءات. وقد تصير هذه المبادرة حافزا للدول التي قد تكون لديها شكوك حول تقديم طلبات لإدراج أفراد أو كيانات، لأنها لا تعلم مدى الصعوبات التي قد تواجهها إذا اقتضى الأمر شطب اسم الشخص أو الكيان من قائمة الجزاءات.

أما القضية الأخيرة المذكورة في التقرير، التي نحتاج إلى مزيد من التوضيح بشأنها، فتتعلق بالعملية القانونية الواجبة. وقد ظل هذا الأمر قيد نظر اللجنة لفترة طويلة، دون إحراز أي تقدم بشأن الموضوع. ويمكن أن تشكل أي اقتراحات محددة قد يقدمها فريق الرصد لتنظر فيها اللجنة إسهاما مهما في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء واللجنة، يرى وفد بلادي أن اتخاذ تدابير لتنقيح القائمة وتوضيح الإجراءات المتبعة في التعامل معها هو السبيل الأمثل الذي يمكن للجنة من خلاله أن تشجع على تقديم إسهامات في القائمة الموحدة من جانب الدول الأعضاء.

وزيارات الرئيس وفريق الرصد هي في الوقت نفسه أداة مهمة في الحصول على الانطباعات والتعرف على خبرات السلطات المسؤولة بصورة مباشرة عن أنشطة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، وكما ذكر رئيس اللجنة في إحاطته الإعلامية، فمن الأهمية بمكان أن نتمكن من ترجمة

جسامة المهمة التي تواجهها لجنة القرار ١٢٦٧ وفداحة التحديات التي يجب أن يواجهها المجتمع الدولي. وينبغي أن نشيد بالجودة العالية لعمل فريق رصد القاعدة والطالبان المنشأ عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤). والتقرير الأول الذي قدمه الفريق، والمعروض على اللجنة الآن للنظر فيه، هو تحليل جاد وشامل للمسائل والمشاكل التي صادفتها اللجنة في عملها.

وسأتناول في هذا البيان عمل فريق رصد القاعدة والطالبان ومبادرات تعزيز الاتصالات بين اللجنة والدول الأعضاء. ويتضمن تقرير فريق الرصد عددا من الاقتراحات لتعزيز فعالية عمل اللجنة، تستحق دراسة متأنية. وينبغي اعتماد العديد من هذه الاقتراحات بمجرد أن توافق عليها اللجنة.

والتوصيات المتعلقة بالقائمة الموحدة للأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات تكتسي أهمية خاصة. والقائمة، كما ذكر بالفعل، هي أداة العمل الرئيسية للجنة. وبالتالي، ينبغي أن تعطى الأولوية المطلوبة. وينبغي أن تظل مستكملة دائما وأن تنظر إليها الدول الأعضاء على أنها إسهام فعال في السعي إلى مكافحة الإرهاب الذي ترعاه شبكة القاعدة. وبشكل خاص، من الضروري وضع إجراءات واضحة لإدخال تعديلات في القائمة الموحدة، في حال تقديم معلومات جديدة ذات صلة. وكما ذكر رئيس اللجنة بوضوح في إحاطته الإعلامية، فقد ألمح الفريق إلى عدد من التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين فعالية القائمة الموحدة ومصداقيتها. وينبغي أن تستفيد اللجنة استفادة كاملة من هذا الإسهام.

وفي بعض الحالات، يشير تقرير فريق الرصد إلى اتجاه النية إلى تقديم توصيات، أو يحدد جوانب من عمل اللجنة يقترح إدخال تعديلات بشأنها. وفي كلتا الحالتين، يود

فيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أود أن أسلط الضوء على الزخم الذي ولده القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) - المتخذ في ٣٠ كانون الثاني/يناير - الذي وضع إطار عمل معززا يمكن لها فيه أن تضطلع بأهدافها. وحتى يحالف إطار العمل ذاك النجاح على صعيد الممارسة، يتعين اعتماد مبادئ توجيهية جديدة متعلقة بعمل اللجنة، وهي تناقش اليوم. ومن ثم فإننا نحث جميع الدول الأعضاء في اللجنة على أن تحسم القضايا المتعلقة القليلة بأسرع وقت ممكن. ووفدي سيقدم مساندته الكاملة في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بعمل فريق الرصد، نؤمن بأنه أنجز عملا حميدا في الأشهر الأولى القليلة من عمره وإن تقريره يمثل مساهمة أساسية في التعريف بالمشاكل والطرق الممكنة لتحسين لا عمل اللجنة فحسب وإنما أيضا أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة ويلات الإرهاب. وكما بين السفير مونيوز وأصاب، يعبر التقرير عن رأي فريق الرصد وحده، وهو بالتالي، لا يمثل الموقف الرسمي للجنة أو لمجلس الأمن. ومع ذلك، نؤمن بأن المشاكل التي يبرزها والحلول التي يقترحها يجب أن تعالجها اللجنة باستفاضة على أساس عاجل.

لقد بين الفريق وعن حق أن نظام الأمم المتحدة التقليدي للجزاءات صمم لاستهداف دول وليس كيانات أو أفراد، وأنه، كنتيجة لذلك، لم يترك سوى أثر محدود في ذلك المجال. ومن الواضح أن مسألة الجزاءات تتجاوز بكثير نطاق هذه الجلسة للمجلس. لكننا، في ضوء أهميتها، نحث الفريق العامل غير الرسمي المعني بكل جوانب الجزاءات، الذي يترأسه السفير آدشي، سفير بنن، وكذلك الأمين العام، على مواصلة العمل بشأن تلك الأمور.

شواغل وخبرات الدول التي زارها هو وأعضاء فريق الرصد إلى تعديلات في نظام الجزاءات، بغية جعل تنفيذها أكثر فعالية.

ونؤيد أيضا العرض الذي قدمه مرة أخرى اليوم رئيس اللجنة لتمكين الدول الأعضاء التي ترغب في عقد اجتماعات مع اللجنة لمناقشة المواضيع ذات الصلة حسبما ينص القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) من أن تفعل ذلك.

وأخيرا، وكما اتضح من البيانات التي أدلى بها في هذه الجلسة، هناك العديد من التحديات الكبيرة التي تواجهها اللجنة لزيادة فعاليتها في مكافحة الطالبان والقاعدة. ومع ذلك، ومثلما ذكر بالفعل، فإن الإرهاب تهديد عالمي لا يمكن مكافحته إلا من خلال الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي. وبالإضافة إلى الإجراءات التي يمكن اتخاذها في إطار اللجنة أو مجلس الأمن ذاته، فإن الانتصارات الحقيقية في مكافحة آفة لا تعترف بالحدود أو تحترمها تعتمد على قدرة المجتمع الدولي بأسره على العمل المتضافر لإيجاد حلول للمشاكل التي تكمن في أصل أعمال الإرهاب التي لا يمكن إيجاد مبرر لها والتي ما زالت ترتكب، للأسف.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اسبانيا.

أشكر السفير هيرالدو مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان، على إحاطته الإعلامية الشاملة المتعلقة بعمل تلك اللجنة المهمة في غضون الأشهر الثلاثة الماضية. وأود أن تكون أول كلماتي تعبيرا عن التقدير لعمله ولفريقه الذي يتصف بالحنكة.

وأود أيضا أن أعلن - متكلما باسم بلدي - عن تأييدنا للبيان الذي سيدي به ممثل هولندا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ناقلي الأموال. يجب علينا أن نولي اهتماما أكبر لهذه المجالات.

وفيما يتعلق بعمليات الحظر على الأسلحة، شدد فريق الرصد على أنها اعتُمدت دائما، شأنها شأن الجزاءات، بقصد استهداف الدول. والخطر من أن الجماعات الإرهابية - والقاعدة بصفة خاصة - قد تحوز على أسلحة دمار شامل خطر حقيقي يبعث على الجزع. ولهذا ترحب إسبانيا بنية الفريق أن يراقب عن كثب عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتوصياتها بأن تضاف إلى القائمة الموحدة أسماء من يجري تعريفهم بأنهم ممن يزودون القاعدة بالمواد أو الخبرة التي قد تمكنها من حيازة تلك الأسلحة.

أخيرا، فيما يتعلق بحظر السفر على الأفراد والكيانات في القائمة الموحدة، تتفق إسبانيا تماما مع توصية فريق الرصد بقيام الحاجة إلى تحسين تطبيق الحظر، لأنه لم يترك أثرا يذكر وربما لم يترك أثرا البتة على أنشطة القاعدة. وتقوم الحاجة إلى استحداث نظام للاتصالات السريعة بين السلطات المختصة لدى الدول، لا سيما بين سلطات الحدود، ليتسنى البدء على الفور، عند إلقاء القبض على شخص في القائمة الموحدة أو احتجازه، في تطبيق الإجراءات المناسبة لتسليم ذلك الشخص إلى الدولة التي يطالب نظامها القضائي بمثوله أمامه.

ختاما، تقوم الحاجة إلى تنسيق أعظم وأفضل بين مختلف الأجهزة المتاحة للأمم المتحدة بقصد النهوض بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ومما يكتسب أهمية حيوية إجراء تبادل سلس داخل مجلس الأمن بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة الحديثة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفضلا عن ذلك، ينبغي للجمعية العامة، وكذلك للأمانة العامة، أن

القائمة الموحدة - أداة العمل الرئيسية للجنة - تعاني من مشكلتين، من بين مشاكل أخرى، لاحظها فريق الرصد. الأولى هي الحاجة إلى تحسين بيانات التعريف الأولية للأشخاص والكيانات التي تضمها القائمة. وفي هذا الصدد نؤمن بأن من الملائم مفتح المنظمات الدولية التي تتمتع بخبرة واسعة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية - لا سيما الانتربول (منظمة الشرطة الجنائية الدولية) - على مساعدتنا في ذلك العمل. المسألة ليست الاضطلاع بعمل جديد، وإنما تطبيق أساليب مجربة بصورة جيدة ثبتت كفاءتها العملية.

المسألة الثانية هي الحاجة إلى استحداث إجراءات أصولية لإمكانية شطب أسماء من القائمة. ونؤمن بأن هذا أمر أساسي إذا أردنا الإبقاء على ضمانات كافية للأشخاص المتأثرين أو الكيانات المتأثرة، وكذلك للحفاظ على الشرعية الكونية لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وبالتبعية لشرعية مجمل أنشطة الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية، في سياق إحكام السيطرة على النظام المالي الرسمي، اتخذت خطوات هامة للسيطرة على تدفق الأصول المالية التي يمكن أن تسخر لارتكاب أعمال إرهابية. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نسلط الأضواء على العمل الذي أنجزته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، التي أعطت نموذجا على الكفاءة، من خلال التوصيات الثماني المحددة بشأن مكافحة تمويل الإرهاب. وإسبانيا تود أن ترى توسيع نطاق تطبيق توصيات فرقة العمل من الدول الأعضاء الإحدى والثلاثين في الوقت الحاضر ليشمل كل أعضاء الأمم المتحدة. ومن المؤكد أننا نعرف جميعا أن مشكلة تمويل الإرهاب تكمن لا في السيطرة على النظام المصرفي فحسب وإنما أيضا الأساليب التي يستخدمها الأفراد والجماعات الإرهابية، بما فيها - كما جاء في تقرير فريق الرصد - النظم البديلة لتحويل النقود بواسطة

أفراد حتفهم وأصيب ١٨٠ آخرون في انفجار قنبلة خارج السفارة الأسترالية في جاكرتا. وفي هذا الصدد، أعبر عن امتناني لعبارات التعاطف التي تم الإعراب عنها في هذا المجلس هذا الصباح.

والأخبار الجيدة هنا أن السلطات الإندونيسية والأسترالية تعمل يدا بيد، كما فعلت في أعقاب الهجمات التي وقعت في بالي وفي فندق جي. دبليو. ماريوت، وذلك لاكتشاف تركيبها وتقديمهم للعدالة. وفي منطقة أستراليا وفي مناطق أخرى تتعاون الحكومات بشكل أوثق من أي وقت مضى لمكافحة الإرهاب ببعض أوجه النجاح الجديدة بالذكر.

ولكن كما يوضح تقرير فريق الرصد (S/2004/679)، فإن التهديد الواقع من الإرهاب المتصل بتنظيم القاعدة ما زال خطيرا أكثر من أي وقت مضى، وهو خطر يتطور. إن الجماعات الإرهابية، التي تتوحد تحت شعار القضية المتطرفة لتنظيم القاعدة، لها بضع صلات واضحة بقيادة تنظيم القاعدة أو بجماعات أو أفراد آخرين مسجلين. ومع ذلك فإن تلك الجماعات أو الأفراد يعملون وفق خطة القاعدة ويحذون حذوها. ومن الحيوي أن تضطلع جميع الدول بالتدابير وفقا للنظام المبين في القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) لتقييد أنشطة تلك الجماعات.

ويتمثل التحدي العاجل، الذي يحدده عن حق فريق الرصد، في ضمان أن تظل القائمة الموحدة للجنة لمجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات تستجيب لتلك التطورات. ويتعين على الدول الأعضاء أن تساهم في التحسين والتنقيح المستمرين للقائمة. وكان لأستراليا دور رائد في إدراج الجماعة الإسلامية والأفراد المرتبطين بها في القائمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونحن متبهنون لأية

تأخذا بنهج قوي في معالجة هذا الموضوع، الذي يشكل، على حد تعبير الأمين العام، اعتداء على روح الأمم المتحدة ومقاصدها. وأود أن أستشهد بعبارات الأمين العام، كوفي عنان، عندما قال:

”كل ما نعمل من أجله - السلام، التنمية، الصحة، الحرية - يتعرض للضرر من هذا الرعب. وكل ما نؤمن به - احترام الحياة الإنسانية، العدالة، التسامح، التعددية والديمقراطية - يتعرض للتهديد بسببه. لا بد من إلحاق الهزيمة به - ولا بد من أن يلحق الهزيمة به عالم يقف في صف واحد.“ (SG/SM/8376، الفقرة ٧)

أستأنف الآن مهامى كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد دوث (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة. وأود أن أبدأ، شأنى شأن الآخرين، بشكر صديقنا وزميلنا، هيرالدو مونيوز، على الإحاطة الإعلامية الشاملة جدا التي وافانا بها هذا الصباح. لقد أعطانا، كالعادة، نموذجاً لجهد احترافي منه ومن زملائه. وإنما نواصل مساندة جهوده بقوة كبيرة.

بعد مرور ثلاثة أعوام على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبعد مرور خمسة أعوام على اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، يواجه المجتمع الدولي للأسف فظائع إرهابية جديدة بشكل منتظم ومروع. وفي الفترة الأخيرة عانى الشعب الروسي معاناة شديدة من الهجمات التي استهدفت الطائرات وشوارع المدن، وكان أفظعها ما حدث في المدرسة في بسلان. وكما يعلم الأعضاء، فقد لقي في إندونيسيا، في الأسبوع الماضي، تسعة

للإرهاب أوجه ومظاهر عديدة، ومكافحة الإرهاب تشن على العديد من الجبهات. ونسمع كل يوم تقريبا عن حالات جديدة لهجمات وحشية في مناطق مختلفة من العالم. وفي هذا الصدد، نود أن نعبر عن حزننا للخسائر في الأرواح التي وقعت في جاكارتا وبسلان. وبغض النظر عن القضية، وبغض النظر عن موقع أو حجم تلك الهجمات، فإن الاتحاد الأوروبي يدين أي هجوم إرهابي، ويعبر عن تعاطفه العميق مع الضحايا، ويظل على التزامه الثابت بالمشاورة في مكافحة الإرهاب.

يناقش مجلس الأمن اليوم الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان. ويشكر الاتحاد الأوروبي السفير مونيوز على إحاطته الإعلامية المفيدة وعلى عمله المتواصل والممتاز في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات (S/2004/679). وبالرغم من أن الجزاءات كانت ناجحة فإن التقرير يركز وبحق على سبل ووسائل تحسين تنفيذ تلك الجزاءات بغية زيادة الضغوط المفروضة على تنظيم القاعدة.

وعلى المستوى التحليلي فإن التقرير يصف بدقة الطبيعة المتغيرة للتهديد. وقد صُممت الجزاءات لمكافحة مجموعة كانت تعمل انطلاقا من قاعدة مركزية بقيادة قوية، تستخدم في معظم الأحيان الأسلحة التقليدية. والآن يعمل تنظيم القاعدة من خلال شبكة من الجماعات تعمل دون وجود علاقات وثيقة فيما بينها. ويعمل التنظيم تقريبا بدون قيادة مركزية ويستخدم بإبداع شبكة الإنترنت بالإضافة إلى وسائل إيصال غير تقليدية.

تطورات قد تقتضي تنقيح القائمة أو إضافة أسماء إليها، ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا. والحكومات بحاجة إلى أن تتأكد من أنه إذا ما طرأ تغيير فحائي على تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المرتبطة به، فإن تلك الحكومات لديها الأدوات لقطع سبل التمويل عن هؤلاء الإرهابيين وأوجه دعمهم الأخرى.

ويقتضي تحسين فعالية نظام ١٢٦٧ أيضا تحسين التنفيذ من جانب الدول الأعضاء. وقدرة الكثير من تلك الدول على الوفاء بالتزاماتها محدودة. وتؤيد أستراليا الجهود المستمرة لتيسير التنفيذ الوطني والإبلاغ على أفضل وجه. وننظر إلى التنسيق الأوثق لفريق الرصد مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومع غيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والدول الأعضاء المشاركة في الأعمال ذات الصلة، على أنه أمر حاسم في هذا الخصوص. ونرحب بشكل خاص ببرنامج السفر الخاص برئيس اللجنة، مونيوز، ونتطلع لزيارته المقترحة لأستراليا في الشهر القادم. وإن تصميم أستراليا على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال بناء آليات قوية للأمم المتحدة، لا تراجع فيه.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية):** يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا البلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة أيسلندا والنرويج العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

السياق، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالدراسة المتعلقة بالإجراءات الحالية المتعلقة بحذف الأسماء من القائمة في ضوء مسألة الإنصاف بشكل عام.

ويضم الاتحاد الأوروبي صوته إلى النداء الموجه إلى جميع الدول الأعضاء بأن تمتثل للجوانب الأخرى للجزاءات. ويتفق الاتحاد الأوروبي مع ضرورة إصدار تقارير تتجاوز مجرد التعبير عن النوايا أو القواعد وتقدم بدلا من ذلك تقييما صريحا لحالة التنفيذ على الصعيد العملي. وينبغي أن يظل احترام حكم القانون وحقوق الإنسان الأساسية في جميع الأوقات جزءا لا يتجزأ من التنفيذ. وهذا الاحترام يعزز بالفعل فعالية ومصداقية الجزاءات.

ولئن كان فريق الرصد قادرا بشكل فريد على ملاحظة فشل الدول في الامتثال، فإنه يفتقر إلى القدرة على توفير المساعدة التقنية. وينبغي أن يواصل كل من فريق الرصد ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلقة بالقاعدة والطلاب والأفراد والهيئات المنتمين إليهما مواصلة تعزيز الصلات مع المنظمات التي يمكن أن تيسر هذه المساعدة أو توفرها. وأود أن أذكر هنا لجنة مكافحة الإرهاب (اللجنة) وإدارتها التنفيذية الجديدة، وأيضا المنظمات الإقليمية وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك فرع مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. والاتحاد الأوروبي مستعد ليكون شريكا فعالا في هذا الصدد. ومن المنطلق نفسه، نشجع فريق الرصد في عزمه على استكشاف مجالات محتملة للتعاون مع اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

أخيرا، يوصي التقرير بأن تتبع اللجنة سبلا لجعل التدابير المالية أكثر فعالية. وهو يهيب باللجنة تحديدا أن تنظر في الدور الذي تؤديه النظم البديلة لتحويل الأموال وناقلو

وهذا التحليل ليس بجديد. وبمضي الزمن تم تعديل الجزاءات وتوسيع نطاقها لتشمل الجماعات والأفراد من جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن أسس الجزاءات لم تتغير، في حين أن أسس عمل تنظيم القاعدة تغيرت بشكل جوهري. وتبعاً لذلك، فإن التقرير يقترح إعادة التركيز بشكل أساسي للتعامل بشكل أفضل مع الظروف المتغيرة. وإلى حد كبير، فإن ذلك يشكل مجالا جديدا بالنسبة لهذا المجلس. وسيكون التحدي كبيرا لتصميم جزاءات تُستخدم ضد عدو يصعب الإمساك به ويغير مظهره باستمرار. وكما كان تنظيم القاعدة مفككا زادت صعوبة تحديد التنظيم والخطر الذي يشكله. ومع ذلك فمن الأساسي أن يواصل مجلس الأمن التصدي لهذه المسألة وأن يواصل صقل الأساليب التي يتعامل بها مع هذا التهديد، وفقا لأحكام القانون الدولي، وأن يوجه جهود المجتمع الدولي بوضوح في هذه المعركة.

ومرة ثانية، يشيد الاتحاد الأوروبي بفريق الرصد لإثارته هذه المسائل ولحفزه المناقشة. ونأمل أن يبني التقرير الثاني على التحليل المقدم. وكما ينص قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) قد يرغب الفريق في رفع توصيات ملموسة لتدابير جديدة.

يقدم التقرير توصيات لتنفيذ الجزاءات بشكلها الحالي. والواقع أن أنشطة كبيرة ينبغي القيام بها وشوطا طويلا ينبغي أن يقطع لزيادة الآثار المترتبة على الجزاءات الحالية. وتعتمد فعالية نظام الجزاءات على نوعية القائمة الموحدة للأفراد والكيانات. ونشجع الدول على أن تساهم بنشاط في إعداد هذه القائمة بما يزيد من فعالية الجزاءات، وفي الوقت نفسه يوسع من نطاق سيطرة الدول الأعضاء عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لتحديث المعلومات باستمرار عن الأفراد المدرجين والكيانات المدرجة بالفعل في القائمة، وأن نحول هذه القائمة من وثيقة جامدة إلى وثيقة دينامية. وفي هذا

إضافي للتعاون الدولي بغية منع حدوث أعمال مشاهمة في المستقبل.

وبعد الاستماع للإحاطة الإعلامية من رئيس اللجنة واستعراض التقرير الأول (S/2004/679) لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والأفراد والهيئات المنتمين إليهما، الصادر في الشهر الماضي، أود أن أعرب عن قلق بلدي بشأن الحالة التي أبرزها التقرير. إن تهديد الإرهاب الذي تقترفه القاعدة والجماعات المتعلقة بها يظل ماثلاً اليوم مثلما كان قبل ثلاث سنوات، ويتجلى ذلك في الأنشطة المتعلقة بالإرهاب التي يمارسها الجيل الجديد من أعضاء القاعدة وأيضاً فلول عناصر الطالبان في أفغانستان. ومع مراعاة التهديد المتواصل الذي يشكله الإرهاب في جميع أنحاء العالم، أود أن أبرز النقاط الثلاث التالية.

أولاً، تولي اليابان أهمية للقائمة الموحدة للجنة، ويحدونا وطيد الأمل أن يجري تقديم معلومات إضافية لإدراجها في القائمة الموحدة على نحو يتسم بالكفاءة، بحيث يمكن للدول الأعضاء الحصول على معلومات أكثر أهمية. ولكن، مثلما تعلم بلدي عن طريق التجربة، فإن إدراج أسماء أفراد أو هيئات مشتبه في تورطهم في أعمال إرهابية في القائمة الموحدة ليس بالأمر اليسير، لأنه لا يمكن إنجازه إلا بتوافق الآراء، وهناك عدة عوائق يجب أن يتغلب عليها البلد المقدم لكفالة موافقة اللجنة على طلبه. وبناء على هذا الرأي، ومثلما أوصى فريق الرصد في تقريره، ترحب اليابان بسياسة اللجنة لتحديث القائمة وجعلها أداة أكثر فعالية ودقة لمكافحة الإرهاب. ونرى أيضاً أن من الأهمية بمكان وضع إجراءات تسمح بتسهيل إدخال التعديلات استناداً إلى معلومات جديدة. ونحن نرى، وعلى أساس من تجربتنا، أن من الضروري وضع أساليب جديدة للتعامل مع الحالات

الأموال والمنظمات الخيرية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه التوصيات. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن رئاسة هولندا للاتحاد الأوروبي، بالتعاون الوثيق مع السيد غيس دي فريس، منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، قد نظمت ندوة في ٢٢ أيلول/سبتمبر حول هذا الموضوع بعينه. وسنكفل تشاطر نتيجة تلك الندوة مع كل من لجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي أن أكرر مجدداً تأييد الاتحاد الأوروبي الكامل للنهج الصارم والخلاق للسفير مونيوز ولفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. والاتحاد الأوروبي مستعد لكي يدعم دعماً كاملاً التنفيذ غير المشروط وغير المقيد لنظام الجزاءات. ونتطلع أيضاً إلى الإسهام في المناقشة الحالية بشأن تحديث وإعادة تركيز الجزاءات لكي تبرز الطابع المتغير لتهديد القاعدة.

**الرئيس (تكلم بالاسبانية):** المتكلم التالي على قائمتي مثل اليابان. أودعه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وأعطيه الكلمة.

**السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** أولاً، أود أن أشكر السفير مونيوز على عرضه المفصل اليوم.

لقد أظهرت الهجمات الإرهابية الجبانة الأخيرة التي أودت بحياة العديد من مواطني الاتحاد الروسي، بمن فيهم عدد كبير من الأطفال الأبرياء، والتفجير الإرهابي خارج السفارة الأسترالية في جاكرتا، أن حالات الإرهاب تتزايد على ما يبدو بدلا من أن تتناقص، مما يجعلنا بعيدين عن تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الإرهاب. و الحالة تستمر في التدهور وهذا يبعث بحق على القلق. وبينما تواصل اليابان تقديم أخلص تعازيها إلى أسر وأقرباء الضحايا، فهي تدين بشدة هذه الأعمال الوحشية وتشعر بالراح الحاجة إلى تعزيز

مع خبراء من لجنة مكافحة الإرهاب في تقييم التهديدات وتقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات. وأن التعاون مع اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بشأن منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية حيوي أيضاً، لأن الإرهابيين المنتمين للقاعدة يستخدمون أسلحة غير تقليدية لقتل غير المحاربين على نطاق كبير. وإننا نؤمن بأن من الأهمية الشديدة بمكان أن تبدأ اللجان والمنظمات الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب في التعاون بقدر أكبر من الفعالية فيما بينها في الحرب على الإرهاب.

ومثلما ركز السفير مونيوز أيضاً في مناسبات سابقة، ينبغي لنا أن نواصل تطبيق سياستنا لمكافحة الإرهاب على نحو متسق، لأن شبكة القاعدة شبكة عالمية في مداها ولأن العالم يراقب كيف ستتصرف الأمم المتحدة وتتخذ زمام مبادرات مكافحة الإرهاب.

وتدعم اليابان عمل لجنة الجزاءات ومختلف قرارات مجلس الأمن المتعلقة به، بما في ذلك القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وتود أن تعرض تعاونها الكامل من أجل وضع وانتهاج سياسة فعالة لمكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ القرارات ذات الصلة.

أخيراً، أود أن أعرب عن تقديرنا لتفاني السفير مونيوز وموظفيه المتميزين، وكذلك لجهود أمانة اللجنة وخبراء فريق الرصد، الذين يمارسون أنشطتهم حالياً على قدم وساق.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد مينون** (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن

التي يفتح فيها الإرهابيون حسابات مالية بانتحال هويات أفراد فعليين. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بتوصية فريق الرصد بإضافة أسماء الأفراد والجماعات الذين يكتشف أنهم يوفرون مواد وخبرات لإرهابيين مرتبطين بالقاعدة من أجل تصنيع أسلحة مصممة للتسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا. ونؤمن بأن هذا سيساعد على إعاقة إعداد الإرهابيين للهجمات.

تتعلق نقطتي الثانية بتمويل الإرهاب والأسلحة. ومثلما يوضح تقرير فريق الرصد، كان أعضاء القاعدة، في آخر الهجمات الإرهابية، التي تسببت في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، يعملون بتكلفة منخفضة نسبياً، ويعتمدون على مبالغ لا تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذا التكتيك يجعل من الصعب الكشف عن تحويلات الأموال وقطع مصادر التمويل. ويشكل أيضاً التواتر الشديد للتفجيرات الانتحارية، مثلما ظهره الهجوم الأخيرة بالقرب من محطة لمترو الأنفاق في موسكو، حالة تبعث على القلق، ومن الأهمية بمكان أن نكتشف سبباً لمنع الأجهزة والمواد التي لا يشملها الحظر على توريد الأسلحة من أن تتحول أسلحة يستخدمها الإرهابيون. وإشارة فريق الرصد بوجوب تعديل تدابير الجزاءات وفقاً للتغيرات في الأساليب التي يتبعها الإرهابيون ملائمة تماماً، ونحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع الإرهابيين من استغلال الفجوات في تدابيرنا للجزاءات. ومن ذلك المنطلق، نفهم أن فريق الرصد سيضطلع بدراسات إضافية بغية تقديم توصيات بشأن تدابير جزاءات أشد وأكثر فعالية، وإننا نتطلع إلى نتائج هذه الجهود.

النقطة الثالثة التي أود التركيز عليها هي الحاجة إلى قدر أكبر من التعاون فيما بين المنظمات داخل الأمم المتحدة. لقد أشارت اليابان في الماضي إلى أن التعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب في تشاطر المعلومات والتحليل يتسم بالأهمية، ونقدر أن فريق الرصد قد انخرط، في عدة مناسبات

والتحقيقات الجارية حاليا في التفجير الذي وقع في جاكرتا توجه أصابع الاتهام نحو تلك الجماعة.

ونحن بحاجة إلى العمل معا من أجل التصدي لتحدي الإرهاب الدولي غير المسبوق. ورغم أن الجهود الفردية للبلدان ذات أهمية بالغة، فإن الحرب على الإرهاب لن تكسب بجهود بلد بمفرده. فالترايط والتعاون الدوليان أمران ضروريان أيضا. ويتطلب العمل الجماعي الفعال الدعم من أفراد لا يتمتعون بمهارات خاصة فحسب بل أيضا بفهم مشترك للصورة الأمنية الاستراتيجية الأكبر.

وستواصل سنغافورة دعم جهود الأمم المتحدة في هذا المجال. ولقد تعاوننا، على سبيل المثال، بشكل كامل وفي الوقت المناسب، مع لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة جزاءات القاعدة والطلابان وفريق الرصد التابع لها. وعملت سنغافورة بشكل وثيق مع بلدان أخرى في تنفيذ سلسلة من التدابير العملية المناهضة للإرهاب. وقد عملت سنغافورة وستواصل العمل مع البلدان التي تشاطرها أفكارها من منطقتنا وخارجها، على تبادل المعلومات الاستخباراتية وأنشطة بناء القدرات وعمليات مكافحة الإرهاب.

لقد قمنا في سنغافورة بتنفيذ العديد من التدابير الأمنية لشد أزر البلاد في وجه تهديد الإرهاب، بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية الحيوية ومراقبة الحدود. كما أننا سعينا إلى تغيير الفكر الجماهيري العام للتشديد على أن الأمن مسألة ذات أهمية مطلقة وليست ثانوية. وقمنا بتعبئة الوكالات الحكومية وحشد مجتمع الأعمال والجماهير للعمل معا في جهد وطني منسق ضد تهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية.

ختاما، نشارك الآخرين في حث البلدان على الوقوف بحزم ودونما تردد في الحملة ضد الإرهاب، هنا في الأمم المتحدة وعلى الصعيد المحلي.

في شهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى لكم كل النجاح وأنتم تتناولون مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن مختلف القضايا الصعبة المدرجة في جدول أعمال المجلس. كما أنضم إلى الوفود الأخرى في شكركم على تنظيم هذه الجلسة العامة. ويود وفد بلادي أن يشكر أيضا السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على إحاطته الإعلامية الوافية.

لقد شهد العالم في الأسبوعين الماضيين موجة أخرى من الأعمال الإرهابية الشائنة، وهي النسف المتزامن تقريبا لطائرتي ركاب روسيتين، والاحتجاز الشائن للرهائن في مدرسة روسية، والتفجير الذي وقع خارج السفارة الاستراتيجية في جاكرتا، في إندونيسيا. ويذكرنا ذلك مرة أخرى بأن الإرهاب خطر واضح ماثل حول العالم. وتشارك سنغافورة الآخرين في الإدانة القوية لتلك الفظائع. كما نعرب عن تضامننا وتعاطفنا مع المتضررين.

يجب على كل بلد أن يتحمل المسؤولية عن أمنه. وحتى هذا لا يكفي. فالتعاون الدولي أمر حيوي إذا أريد لنا أن نتمكن من التصدي الفعال لتهديد الإرهاب العابر للحدود الوطنية. والأحداث التي نشهدها ليست أعمالا إرهابية منعزلة. فهي تعكس وجود شبكة إرهابية ذات نطاق عالمي وقادرة على تنظيم أعمال إرهابية مدبرة وممتدة في شتى أنحاء العالم.

لقد أفرخ تنظيم القاعدة شبكة من الجماعات الإرهابية المرتبطة به في كل أنحاء العالم والتي لا تشاطرها أساليبها الإرهابية المتطرفة فحسب بل أيضا أيديولوجيتها الضالة. وفي جنوب شرقي آسيا، فإن شبكة الجماعة الإسلامية الإقليمية المتطرفة، التي هي الممثل الرئيسي لتنظيم القاعدة في المنطقة، تريد إقامة خلافة إسلامية تتكون من معظم جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك سنغافورة.

في أذهاننا. والمهجوم التفجيري خارج السفارة الاسترالية في جاكرتا في ٩ أيلول/سبتمبر، الذي أودى بحياة تسعة أشخاص على الأقل، كان مظهرا من مظاهر هذا الوباء ذاته - أي الإرهاب الدولي الذي يشكل اعتداء على جميع الدول المتحضرة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم ببالغ مواساتنا لحكومتي الاتحاد الروسي واندونيسيا، وبتعازينا القلبية لضحايا الهجمات وأسراهم. إننا معهم في الأحزان ونتضامن معهم.

إن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يفعل أكثر من مجرد إصدار الإدانات الروتينية للأعمال الإرهابية هذه. ويتعين عليه أن يعمل على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل التصدي السريع والفعال للخطر البيّن الحاضر المتمثل في الإرهاب الدولي. وما لجنتنا لمجلس الأمن المنشأتان عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) إلا واجهة هامة لردة فعل المجتمع الدولي. ولذلك، من الطبيعي تماما أن نحلل بعناية الاستراتيجية المعتمدة من هاتين الهيئتين في مكافحة الإرهاب.

إن تعيين فريق جديد وكفاء للدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي أنشئ بموجب القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، هو تطور موضع ترحيب. وتتفق مع الرئيس على أن الفريق يستحق الثناء على إصداره لوثيقة دقيقة وجيدة الإعداد وعالية الجودة في تقريرها الأول. وأود أن أعرض ملاحظتنا على بعض جوانب تقرير فريق الرصد.

إن تقييم فريق الرصد بأن التهديد الذي يشكله إرهاب تنظيم القاعدة يظل حقيقيا اليوم كما كان في أي وقت مضى منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ هو تقييم يثبت عدد الاعتداءات وشدها في شتى أنحاء العالم، اعتداءات تستمد أسسها الأيديولوجية من تنظيم القاعدة.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل سنغافورة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد سين** (الهند) (تكلم بالانكليزية): حيث أن هذا البيان أول بيان أدلي به في مجلس الأمن، أود أن أبدأ بتقديم تحياتي الحارة إليكم، سيدي الرئيس، وإلى زملائكم في المجلس. واسمحوا لي أيضا بأن أقدم خالص تهنئتنا إليكم على تولي رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر الهام في جدول أنشطة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير أندريه دنيسوف، ممثل الاتحاد الروسي، على إدارته المثالية للمجلس خلال رئاسته في شهر آب/أغسطس. وأود أن أشكر أيضا السفير مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن التقدم الكبير المحرز في عمل اللجنة منذ عقد آخر جلسة عامة معنية بهذه القضية. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا للسفير مونيوز وفريقه القدير، وكذلك للأعضاء المعنيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، على الإشراف الذي قدموه في تنفيذ القرارات ذات الصلة بنظام جزاءات القاعدة والطالبان.

لقد مرت ثلاث سنوات على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك. وللأسف، أن الحوادث الإرهابية التي وقعت بعد ذلك في الاتحاد الروسي وإسبانيا والمملكة العربية السعودية والهند وأثناء أخرى من العالم أثبتت بشكل كاف أن الإرهاب الدولي ليس ظاهرة عابرة. والواقع أن الإرهاب الدولي يشكل اليوم كما أكد السفير مونيوز بحق، أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

إن المشاهد المروعة للقتل الشائن لحوالي ٣٠٠ مدني بريء، أكثرهم من الأطفال، على أيدي الإرهابيين في بسلان، بالاتحاد الروسي، قبل أقل من أسبوعين، لا تزال حية

تحليل التقرير هو الطابع المتكامل والمحكم لعلاقة القاعدة/الطالبان وحواضنهما العقائدية المشتركة وتدريبهما. وولاية لجنة القاعدة والطلاب أن تحدد الأفراد والكيانات التي تمثل تلك الجماعة مع نية تطبيق التدابير المتوخاة بموجب القرارات ذات الصلة عليها، بما في ذلك القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، ويحدونا الأمل أن تفعل اللجنة ذلك دون خوف أو محاباة.

وتنقذ أيضا مع الاستنتاج بأن القائمة الموحدة تعاني من مشاكل عملية وتقنية. وفي رأينا، ينبغي أن تكون الأولوية الأولى لدى لجنة القاعدة والطلاب وفريق الرصد إقناع الدول الأعضاء بأن تكون أكثر استعدادا لتقديم المعلومات، خاصة فيما يتعلق بطلابان، بشأن الأفراد والكيانات في الأراضي الواقعة تحت سيطرة تلك الدول. وينبغي أن تكون الأولوية الثانية محاسبة الدول التي تؤوي أولئك الأفراد والكيانات المدرجة في القائمة على عدم الامتثال للقرارات ذات الصلة الصادرة بموجب الفصل السابع.

إننا نقدر الهدف المعلن لفريق الرصد في إشراك الدول الأعضاء والتعاون معها في تنفيذ ولايته. وبعض الأفكار التي أعلنت في هذا الصدد، بما فيها الجمع بين أفراد مجموعة صغيرة من المختصين الذين تتوفر لديهم الخبرة اللازمة والاقتراح بالتوصل إلى اتفاق دولي بعدم منح اللجوء للأشخاص الذين ترد أسماؤهم في القائمة الموحدة جديدة بالملاحظة وينبغي إجراء المزيد من استكشافها.

كما نرحب بزيادة عدد الجولات إلى الدول بغية تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات. بيد أننا نحذر من أنه بغية تحقيق أقصى قدر من النتائج، ينبغي أن يجري تنسيق تلك الزيارات بعناية بين الرئيس ولجنة القاعدة والطلاب وفريق الرصد. وبشكل أمثل، ينبغي أن تنطوي أية زيارة من ذلك

واستنتاج فريق الرصد بأن نظام الجزاءات المفروض من مجلس الأمن كان محدود الأثر لهو أمر مخيب للآمال، حيث أنه يعكس استمرار التوجه الذي أعلنه فريق الرصد السابق في تقريره الأول الصادر بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وفي بياننا المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أثناء مناقشة عامة في المجلس بشأن الموضوع نفسه، نوهنا بأن فريق الرصد قد أبلغ عن أوجه قصور تعتور نظام الجزاءات، لا سيما قدرة تنظيم القاعدة المستمرة على تمويل أنشطتها، وقلة فعالية الحظر المفروض على السفر، واستمرار استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعلاقة بين تهريب المخدرات والإرهاب.

وما يدعو إلى التشجيع في تقرير فريق الرصد هو التوصيات بشأن سبل ووسائل التصدي للقيود الراهنة. وتبدو معظم التوصيات كأنها مؤقتة، ولكن يمكنها، في رأينا، أن تشكل الأساس لصقل التدابير الراهنة المطلوبة لتكثيف التوصيات على التغييرات التي حدثت في طابع عمليات القاعدة/الطلاب.

إننا نتفق مع تقييم فريق الرصد الذي مؤداه أن تنظيم الطالبان ما زال يشكل تهديدا حقيقيا لتعمير أفغانستان واستقرارها. بيد أننا لا نرى أن الدعم المتبادل بين القاعدة والطلاب يقتصر على المساعدة بتوفير الاحتياجات المحلية، كما لا نتفق مع التصور بأن أهمية تنظيم الطالبان كانت محصورة في توفير الوسائل والمكان للقاعدة كي تزدهر. ويتعين أن يؤكد من جديد هنا على أن تنظيم الطالبان كان فرعا لنفس العقيدة الأصولية المتطرفة التي أفرخت الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وغيرها من الهجمات التي وقعت في أماكن أخرى من العالم. وتشكل حقيقة أن تنظيمي القاعدة والطلاب ما زالا يعملان داخل أفغانستان مؤشرا معبرا عن الدعم والملاذ الأمن اللذين ما انفكا يتلقياهما. والاستنتاج الذي لا مفر منه وغير المعلن الوارد في

لا يمكن لأي بلد تطبيق نظام للجزاءات بشكل حقيقي وبفعالية إلا في سياق كفالة الحقوق الأساسية وسيادة القانون وإمكانية الحصول على محامي دفاع وجميع الأحكام الأخرى ذات الصلة.

أود أخيراً، أن اختتم كلمتي بعرض تعاوننا الكامل في تحقيق أهداف فريق الرصد واستعدادنا للمشاركة في الخبرة التي تطورت في الهند وتراكت خلال عقود من التجربة في مكافحة الإرهاب.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل الهند على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة الإسبانية وإلى عضوية المجلس.

المتكلم التالي ممثل إندونيسيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):** اسمحوا لي في البداية أن أعرب، بالنيابة عن وفدي، عن تقديرنا الصادق لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بمجمل عملها وعمل فريق الرصد. كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للسفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولأعضاء اللجنة وخبرائها على تفانيهم وعملهم الشاق.

وقبل وقت قريب، أصبحت إندونيسيا مرة أخرى هدفاً وضحية للأعمال الإرهابية. ففي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، انفجرت قنبلة بالقرب من بوابة مدخل مقر السفارة الاسترالية في جاكرتا. وقتل عشرة أشخاص وجرح حوالي ١٨٢ شخصاً من جراء الهجوم. واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة إندونيسيا وشعبها، لأعرب عن تقديرنا العميق لمشاعر التعاطف والتعازي من المجتمع الدولي.

الطابع إلى دولة عضو على جميع المكونات الثلاثة، ومن الممكن أن تشمل لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في سياق التعاون الأكبر المتصور في إطار هذه الهيئات. وذلك سيمكّن من تقديم عرض أكثر تماسكا لتبادل الآراء وإمكانية وصول أفضل وتقليل الازدواجية فيما يتعلق بالوقت والمال. ويمكن توفيق الأدوار المختلفة للجنة القاعدة والطلبان وفريق الرصد بتجزئة الزيارات الميدانية والاجتماعات بعد استكمال العناصر المشتركة للبرامج.

ويجدونا الأمل أن تأذن لجنة القاعدة والطلبان، تمشياً مع روحها المعلنة للتعاون والشفافية، بالمزيد من المشاركة السخية للمعلومات مع العضوية العامة بشأن نتائج تلك الزيارات.

لقد سمح لنا تقرير فريق الرصد بأن نبدأ العمل بشأن تقديم مجموعة جديدة من التوصيات الهادفة إلى زيادة فعالية وصلاحيات تدابير الجزاءات المفروضة على الجماعات الإرهابية مثل الطالبان والقاعدة. ونحن واثقون بأن بعض الأفكار التي تمثلها تلك التوصيات ستلقى المزيد من التعبير بحلول موعد تقديم التقرير المقبل لفريق الرصد. وتتوقف الصلاحية المستمرة للجنة القاعدة والطلبان وجميع جهودنا على بقائنا في مقدمة المسعى.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أيضاً أن أقر بأثر عبارات الأمين العام التي اقتبستموها، سيدي، وبأثر الملاحظات بشأن جعل الجزاءات أكثر فعالية من خلال نظام للحريات الأساسية، كما أشار إلى ذلك سفير هولندا، الذي تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك السياق، أود أن أقول إن حكومة الهند الحالية، بتراتها العلماني، التي صوت لصالحها الفقراء الريفيون، ملتزمة في برنامجها المشترك للحد الأدنى بإلغاء قانون منع الإرهاب، لأننا نؤمن إيماناً جازماً بأنه

والطالبان. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بجهود فريق الرصد لتحسين أساليب عمله، الموصوفة في تقريره الأول.

أخيراً، أود أن أؤكد اقتناع إندونيسيا بأن الإرهاب مشكلة كل دولة وأن أفضل سبيل يمكننا به التصدي لهذا الخطر وقهره هو من خلال نُهج متعددة الأبعاد والأطراف تقوم على أساس القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. وإندونيسيا هي أحد هذه الأطراف، وكما أعلننا في السابق فنحن مستعدون لاتخاذ التدابير اللازمة والعمل مع الدول والمنظمات الأخرى للتأكد من حرمان الإرهاب من أي ملاذ يحمي به ومن إلحاق الهزيمة به.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى أعضاء المجلس الآخرين.

المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

**السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):** يسعد وفد بلادي أن يخاطب هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن التي تعقد في وقت مناسب. ونرحب بالتقرير الأول لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) ونعرب عن خالص تقديرنا لفريق الرصد. كما نهنئ السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، على عرضه الواضح والوافي للتقرير والتزامه الشخصي بعمل اللجنة.

وأود أن أنقل تعاطف وفد بلادي البالغ إلى أسر الضحايا وكل من أصيبوا في جرائم الإرهاب الشائنة التي وقعت مؤخراً في روسيا وباكارتا أو تضرروا منها. وتدين ماليزيا بشكل قاطع جميع أعمال الإرهاب وتظل مقتنعة بأنه

إن إندونيسيا والإندونيسيون من جميع أوجه الحياة يدنون بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في جاكرتا وهم مصممون على تقديم جميع مرتكبي تلك الجريمة القاسية والبشعة للعدالة. وفي نفس الوقت، فإننا لن ندع بلدنا يصبح أرضاً للخوف وانعدام الأمن. والواقع أن الحكومة الإندونيسية اتخذت بالفعل الإجراءات الضرورية للتعامل مع الهجوم. ومرة أخرى نقدر تقديراً عميقاً عروض التعاون والمساعدة التي قدمت إلينا في ذلك الصدد، وخاصة من حكومة أستراليا.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أن إندونيسيا ملتزمة بشدة بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونؤمن بأن الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ونحن على استعداد لتأييد التدابير التي تتخذ لمكافحة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وكانت الزيارة الأخيرة التي قام بها فريق الرصد التابع للجنة القاعدة والطالبان إلى جاكرتا مثمرة بسماتها لنا أن نتشاطر الخبرة ونعرض التحديات التي تواجهها إندونيسيا في تنفيذ الجزاءات. ولا يسعني أن أنكر أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود والتعاون الأوسع على جميع الصعد.

وتؤيد إندونيسيا تأييداً تاماً مناشدة البلدان الأعضاء إجراء المزيد من التحسين في جودة القائمة الموحدة. وأؤمن بأن المشاكل الناشئة من النقص في المعلومات الأساسية عن الأفراد يمكن حلها بإضافة المزيد من المعلومات إلى القائمة. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تتمكن البلدان التي قدمت أسماء لإدراجها في القائمة أن تتمكن أيضاً من تشاطر المزيد من المعلومات مع البلدان الأخرى. واكتمال القائمة لن يعزز فعاليتها فحسب بل سيقبل أيضاً من الأخطاء التي تقع في الجهود المبذولة لاعتقال الأشخاص المرتبطين بتنظيمي القاعدة

واللجنة وإلى زيادة التعاون معهما في مسعانا المشترك ضد الإرهاب.

ويظل وفدي يشعر بالقلق من أنه لم يوضع حتى الآن تعريف متفق عليه للإرهاب. وتؤمن ماليزيا بأن وضع تعريف مقبول عالميا للإرهاب أمر هام لتمكين المجتمع الدولي من اتخاذ إجراء منسق وفعال ضد الذين عرفوا بأنهم إرهابيون. وإن إدراج أفراد معينين وجماعات وكيانات معينة في القائمة الموحدة من دون وجود ذلك التعريف أسفر عن وضع قائمة تفتقد إلى المصداقية والقيمة التشغيلية. ومن الحتمي لفريق الرصد أن يحدد القائمة فيما يتعلق بصلاحياتها ودقتها، بالتعاون الكامل من الدول الأعضاء، بما في ذلك شطب أسماء الأشخاص من القائمة عند الاقتضاء.

ومما يدعو إلى التشجيع أن نلاحظ أن الجزاءات المفروضة على تمويل الإرهاب أحدثت بعض التأثير. فقد جرى تجميد كمية كبيرة من الأصول، بالرغم من أنه ما زالت هناك حاجة إلى استكمال مستمر يستند إلى أسلوب عمل القاعدة لجمع الأموال وتحويلها. كما حدد فريق الرصد احتياجات مماثلة لتحسين الحظر على السفر وحظر الأسلحة بغية إبراز المنهجية الحالية للقاعدة. وفي هذا الصدد، تقف ماليزيا على استعداد لتنفيذ تدابير جديدة في إطار إمكانياتها حتى يمكن الاضطلاع بجهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب بطريقة محايدة وموضوعية وفقا لمبادئ القانون الدولي.

ومن الضروري أن نضع نصب أعيننا أن مكافحة الإرهاب هي واحدة من عدد من المهام ذات الأولوية المترابطة في كثير من الأحيان لهذه المنظمة. وفي العديد من أجزاء العالم، ما زال التحدي المحوري هو القضاء على الفقر والتخلف، اللذين يشكلان تهديدا خطيرا للسلام والأمن. وبلوغ تلك الغاية، ينبغي لحملة مكافحة الإرهاب أن تأخذ

لا يمكن أبدا تبرير الإرهاب، بغض النظر عن دوافعه وأهدافه أو أشكاله ومظاهره.

ويقدر وفد بلادي جهود لجنة ١٢٦٧ والدور الذي تقوم به في مكافحة الإرهاب، خاصة من خلال نظام الجزاءات التي وضعته. ويشكل ذلك النظام أداة هامة في نضالنا المشترك ضد الإرهاب. كما أننا نقدر التقرير الأول لفريق الرصد عن تنفيذ الدول للتدابير ونقدر توصياتها بشأن السبل المقترحة لزيادة فعالية تلك التدابير وبشأن تدابير جديدة سينظر فيها مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أخطنا علما بالتوصيات والمقترحات التي يمكن للدول الأعضاء أن تنفذها من أجل المزيد من تحسين الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالاختلاف الكبير في نوعية التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، يتطلع وفد بلادي إلى استبيان أكثر تركيزا يمكن أن يساعد على توحيد منهجية التقارير والإعداد الأسهل لها. ونأمل أن يتم تحسين التنسيق بين فريق الرصد واللجنة بهدف تعزيز أدائها ومساعدة الفريق على الاستمرار وعلى تحسين تقاريره التحليلية المقدمة إلى مجلس الأمن. كما نأمل أن يستمر التعاون بين لجنة ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأن يتحسن هذا التعاون بحيث يمكن التغلب على مشكلة الازدواجية الواضحة في متطلبات الإبلاغ الخاصة بلجنة مكافحة الإرهاب.

ونحن راضون لأن رئيس اللجنة، السفير مونيوز، وفريق الرصد يعترمان مواصلة زيارتهما الميدانية وحوارهما مع الدول الأعضاء. ولقد زار فريق الرصد ماليزيا مؤخرا. وفي تقديرنا أن الزيارة كانت جيدة. ولقد قدمت السلطات الماليزية تعاونها الكامل. وتتطلع إلى مواصلة الحوار مع الفريق

حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويركز المركز بشكل أساسي على التدريب وبناء القدرات في منع الأنشطة الإرهابية وإدارة حالات ما بعد الإرهاب ومراقبة الحدود والتوثيق والاحتفاظ بقاعدة بيانات للأنشطة الإرهابية. وقد شارك المركز وأدار مختلف الأنشطة وحلقات العمل والحلقات الدراسية منذ إنشائه. وتشمل هذه الأنشطة الحلقة الدراسية المكرسة لمكافحة الإرهاب، التي عقدت في لنكاوي، ماليزيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بالتزامن مع الحكومة الاسترالية، ودورة بشأن الدعامات المالية للإرهاب في جنوب شرقي آسيا، عقدت في كوالالمبور في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالتعاون مع الولايات المتحدة. وقد وضع المركز جدولاً حافلاً بالأنشطة المقرر الاضطلاع بها خلال عام ٢٠٠٤ وبعده، بما فيها حلقات العمل بشأن بناء القدرات في مكافحة الإرهاب ودورة بشأن كشف الوثائق المزورة.

وتفي ماليزيا وفاء كاملاً بالتزامها في الصراع ضد الإرهاب. وجهودنا المبذولة لتحسين قدراتنا في مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة تكملها الأعمال المشتركة لشركائنا عن طريق المنظمات المتعددة الأطراف مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والكمونولث وحركة عدم الانحياز. ويواصل وفدي تقييمه لعلاقة العمل الوثيقة التي أقمناها مع اللجنة وفريق الرصد، ولا سيما في وقت تقوم فيه الحاجة إلى قدر أكبر من تحسين التعاون في قضيتنا المشتركة ضد الإرهاب.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السفير هيرالدو مونيوز، للإجابة على الأسئلة والتعليقات التي طرحت في المناقشة.

**السيد مونيوز** (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن شكري للدعم القوي لعمل لجنة الجزاءات

في الحسبان أيضاً فقراء العالم، الذين يتطلبون موارد لانتشال أنفسهم من وهدة الفقر والتخلف.

ويستغل الإرهابيون الإحساس باليأس وبالإحباط الذي ينشأ حينما يضطر الناس إلى العيش دون أمل ودون حرية. كما أن الإرهابيين يستفيدون من الحالات التي تنتهك فيها الدول حقوق الإنسان خلال عملياتها لمكافحة الإرهاب. ويتغذى الإرهاب على أشياء عديدة: استخدام القوة والاحتلال الأجنبي، والأرض المحتلة بالقوة، والأرض المستولى عليها ظلماً، والمنازل التي تفجر وتجرف إلى حطام، والتطهير العرقي، والاضطهاد الديني، وسحق التطوع السياسي الشرعي، والاضطهاد، والفقر، والحرمان، وفي المقام الأول، انعدام القنوت المرضية للسعي إلى رفع الظلم. وتؤمن ماليزيا إيماناً قوياً بأن من الأساسي على نحو قاطع أن توصف نهج علاجية في التعامل مع الإرهاب. ولا بد من معالجة الأسباب الجذرية.

وتقتضي التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب اتباع نهج متعدد المحاور ومتعدد الأبعاد. ويشمل مثل ذلك النهج بذل جهود وطنية وإقليمية ودولية في تحديد الأسباب الجذرية للإرهاب ومعالجتها واتخاذ تدابير إنفاذ صارمة وقوية والاضطلاع ببرنامج للحرب النفسية لمكافحة التأثير المدمر للمتطرفين والإرهابيين وتوفير التدريب والخبرة للمسؤولين المشتركين والمؤسسات المشاركة في أنشطة مكافحة الإرهاب.

وتمشيا مع اعترافنا بأن إجراءات مكافحة الإرهاب تقتضي بذل جهود متكاملة على المستويين الإقليمي والدولي، فإن ماليزيا أنشأت مركز جنوب شرقي آسيا الإقليمي لمكافحة الإرهاب في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وحظي إنشاء المركز بالتأييد من الاجتماع الوزاري السادس والثلاثين لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي عقد في بنوم بنه في

واجب أخلاقي على جميع الذين يرغبون في رؤية مجتمع دولي أكثر استقراراً وأماناً.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير مونيوز على تعقيباته الإضافية ونتمنى له كل النجاح في عمله في لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، ونتمنى النجاح بالمثل لفريق الرصد.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، ولفريق الرصد التابع للجنة ولعملي ولمنسق الفريق. إننا نعتبر ذلك التشجيع مهما لنا في تصدينا للتحديات القائمة.

لم تكن هناك أسئلة موجهة إلي شخصياً، أو إلى منسق فريق الرصد، لكن كان هناك العديد من الاقتراحات. وقد أحطنا علماً بتلك الاقتراحات وسندرسها في اللجنة. وسنبذل جهداً حثيثاً لضمان تطبيق توصيات الفريق التي بدأنا بتحليلها. وإذا قررت اللجنة، ربما سيكون بإمكاننا العودة إلى المجلس، كما طلبت وفود عديدة هذا الصباح، لاقتراح تحسينات وتدابير جديدة لمحاربة الإرهاب. وتلك ليست ببساطة ولاية من مجلس الأمن، وإنما هي في نهاية المطاف